

(التفسير المنير) للزحيلي - دراسة وتقويم

Al-Tafsir Al-Muneer of Al-Zuhaili: Study and Evaluation

منصور أبو زينة

Mansour Abu Zaina

قسم أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن

بريد الكتروني: mansourkk@gmail.com

تاريخ التسليم: (٢٠١٢/١٠/١٧)، تاريخ القبول: (٢٠١٣/٤/٢٨)

ملخص

يتناول هذا البحث بالدارسة والتقويم تفسير الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي الموسوم بـ (التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج)، وقد عمد الباحث إلى الاستقراء التام لـ (التفسير المنير)، ودرَسَ طريقة المفسر في تفسيره دراسةً فاحصةً متأنيةً، ثم بيَّنَ بالأمثلة الوافرة ما يمتازُ به هذا التفسيرُ من خصائص ومزايا، وما يُسجَلُ عليه من ملحوظاتٍ، ويُؤخَذُ عليه من مأخذٍ. وقد خَلَصَ هذا البحثُ في نتائجه إلى أنَّ (التفسير المنير) يمتازُ بعدةً خصائص ومزايا، منها التزامُه بالخطة التي وضعها، ومنها تناوله لبعض القضايا المعاصرة الاجتماعية والسياسية والفقهية، ومنها يُسرُّ أسلوب الكتابة. وبالمقابل يُؤخَذُ على (التفسير المنير) عدَّةُ مأخذٍ، منها قلَّةُ الإضافات التفسيرية على ما سبقَ به المفسرون الفدَامى والمُحدَثون، ومنها ندرَةُ تنزيل الآيات القرآنية على الواقع المعاش الذي يحياهُ المفسر، ومنها ندرَةُ التحقيق والتمحيص للأراء التفسيرية، وقلَّةُ التوثيق للنقولات العلمية.

Abstract

This study is discussing and evaluating the of Dr. Wahba al-Zuhaili's interpretation book entitled "Al-Tafsir Al-Muneer in Aqgeda, Shari and methodology". In order to, explore its characteristics and advantages as well as the most important critics within the principles of justice and fairness. The study analyzed the book within carefully within the methodology of the interpreter in his work then clarifying the wealth of examples regarding the characteristics and advantages of this book and any other remarks and comments. The study concluded that Al-Tafsir Al-

Muneer book has many characteristics and advantages such as following a certain plan, discussing contemporary social, political and fiqhi issues and flexible writing style. On the other hand, the remarks on the book included the shortage of old and modern interpreter's opinions, the shortage in reflecting the holy Quran verses on current life issues, the shortage in investigating other interpretations and the mis-citation of scientific opinions.

المقدمة

إنَّ القرآنَ الكريمَ كتابُ الله الذي لا تنقضي عجائبُه، ولا تفتنى غرائبُه، ولا يشبعُ منه العلماءُ، ولا يزالونَ قديماً وحديثاً يعكفونَ عليه فهماً وتأملاً، وتدبراً وتفسيراً، وقد كانَ من ثمرات ذلك هذا النتاجُ الضخمُ من كتب التفسيرِ متعدّدة الاتجاهات والمشارب، ومختلفة الطرائق والمناهج. ولا يزالُ القرآنُ مع ذلك كله غصاً طرياً، يروى كلُّ وارِد، ويَهدي كلَّ شارِد، ويشفي كلَّ عليل.

ولهذا فإنَّ الدراسات التفسيريةَ للقرآن لا تقفُ عند حدٍّ، ومهما كتب الكاتبونَ فإنَّ كتابَ الله لديه المزيد، وفيه لكلِّ ناظر فهمٌ وفيضٌ جديد، ومن هنا يتطلّع كلُّ من يجدُ في نفسه الكفاءةَ والقدرةَ إلى إنشاءِ تفسير للقرآن، ولا تزالُ المكتبةُ القرآنيةُ تطالعنا في كلِّ حين بتفسير جديد.

ومن هذه التفاسير الحديثة تفسيرُ الأستاذ الزحيليِّ الموسوم بـ(التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج)، وقد درسته دراسةٌ فاحصةٌ متأنيةٌ، بُغيةَ التعرفِ على مزاياه وخصائصه، والوقوفِ على أهمِّ المآخذ عليه؛ على وجه تحريُّتٍ فيه العدلُ والإنصاف، وألا أبخسَ الناسَ أشياءهم، وأن تكونَ غايةً بحثي بيانَ القيمة العلمية لهذا التفسير.

والأستاذ وهبة الزحيلي - حفظه الله - عَلمٌ من أعلام هذا العصر، لا يحتاجُ -في نظري- إلى تعريفٍ أو ترجمة، إلا أن يقال: هو الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي (أبو عبادة)، ولد سنة ١٩٣٢م، ونال شهادةَ الدكتوراه من كلية الحقوق في جامعة القاهرة، على رسالته (آثار الحرب في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة) سنة ١٩٦٣م. وهو الآن رئيس قسم أصول الفقه ومذاهبه في كلية الشريعة بجامعة دمشق، حفظه الله، ونفع المسلمين به. وقد كتب الدكتور بديع اللحام كتاباً سمّاه (وهبة الزحيلي - العالم الفقيه المفسر)، وذكر فيه ترجمةً وافيةً للأستاذ الزحيلي^(١).

وقد سلكتُ في بحثي هذا المنهجَ الاستقرائي، الذي يتملُّ في استقراء مجلّدات (التفسير المنير) كاملاً، وتتبُّع طريقة المفسرِ وأسلوبه في تفسيره كله؛ لأجل استنباط الخصائص والمآخذ،

(١) اللحام، وهبة الزحيلي - العالم الفقيه المفسر، ص ١٠.

وتدعيمها بالأدلة والأمثلة الكثيرة من مواضع التفسير المختلفة. وقد كان من ثمره هذا الاستقرار التام لـ (التفسير المنير) أن الأمثلة على كل قضية يطرقها الباحث وافر زاهرة، وليس المذكور منها في ثنايا هذا البحث إلا غيضاً من فيضها، مع الإشارة في الهامش إلى أمثلة أخرى كثيرة.

وينبغي التنبيه هنا إلى أن هذا البحث قد ركز على الدراسة التحليلية النقدية لـ (التفسير المنير)، ولأجل هذا جاء الحديث عن خصائصه ومزاياه في (التمهيد) موجزاً مجملًا؛ لأن الإنصاف يقتضي تسجيل المزايا التي ظهرت للباحث. بينما كان الإطناب والتفصيل مع التوضيح والتمثيل في جانب النقد والتحليل لخطأ الكتاب من جهة، ولتسجيل الملاحظات والمآخذ على (التفسير المنير) بوجه عام.

هذا وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، وهي على النحو الآتي:

- المقدمة: وذكرت فيها أهمية البحث ومنهجي في دراسته.
 - التمهيد: خصائص (التفسير المنير)
 - المبحث الأول: تقويم خطة (التفسير المنير)
 - المبحث الثاني: المآخذ على (التفسير المنير)
 - وفيه ثلاثة مطالب:
 - المطلب الأول: كثرة التكرار والتطويل مع ضعف أسلوب الكتابة
 - المطلب الثاني: ندرة التمحيص والتحقيق وقلة التوثيق
 - المطلب الثالث: الاعتماد في قضايا البلاغة على (صقوة التفاسير)
 - الخاتمة: وسجلت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.
- وأرجو أن أكون قد وفقت في بيان ما لهذا التفسير وما عليه، من دون إفراط ولا تفريط، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

خصائص (التفسير المنير)

عنون الأستاذ الزحيلي لتفسيره بـ (التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج)، وربما يلمس قارئ العنوان شيئاً من منهج الأستاذ وطريقته في كتابة تفسيره، فالزحيلي يرى تفسيره شاملاً لما حواه القرآن مما يتصل بالعقيدة والأحكام الشرعية، والقضايا الفكرية التي عبّر عنها بـ (المنهج)، والتي تشمل ما سوى الأحكام من النواحي الأخلاقية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

ويقع هذا التفسير في خمسة عشر مجلداً، يحوي كلُّ مجلدٍ تفسيرَ جزأين من القرآن الكريم، ويذكر المؤلف في تقديمه أنه واثق من تلقّي المسلمين قاطبة في المشارق والمغرب لهذا التفسير بالقبول الحسن. يقول: " وآية ذلك أنني وجدته مُفْتَنِيَّ في البلاد العربية والأجنبية، وأنه تُرْجِمُ إلى التركية، ويُترجمُ الآن إلى الماليزية، وطُبعَ فيها بعضُ الأجزاء، وتصلني رسائلٌ وهواتفٌ من كلِّ مكان مشحونةٌ بعبارات الإعجاب والدعاء لي بأحسن جزاء: (جزاك الله خيراً) ^(١) .

ويرجع الأستاذ الزحيلي سبب ذلك إلى أنَّ القارئ إذا قارنَ بين تفسيره والتفسير الأخرى القديمة والحديثة، وجدَهُ يمتازُ بالشُمول والإغناء، والإحاطة بكلِّ ما يتطلّبهُ القارئ من لغةٍ، وإعراب، وبلاغة، وتاريخ، وتوجيه، وتشريع، وتفقيه في الدين، مع التزام الاعتدال والتوسط في البيان دون استطراد ^(٢) .

ويأخذُ الأستاذ الزحيلي على نفسه في تقديم تفسيره أن يُحصَّصَ المنقولَ في كتب التفسير، وبُيَمَيَّرَ الآراء والأقوال بالاحتكام إلى مقاصد الشريعة الغراء، أي الأسرار والغايات التي ترمي الشريعة إلى تحقيقها وتأصيلها. ويؤكدُ أنَّ منهجَه يركِّزُ على الجمع بين المأثور والمعقول، مع رعاية وعاء القرآن الكريم، الذي هو اللغة العربية ^(٣) .

ويشاءُ الله جلَّ في علاه ألاً يكونَ الكمالُ إلا لكتابه، ولذلك لا يكتبُ أحدٌ كتاباً إلا كان له خصائص، وعليه مأخذ، وإنما تُوزَنُ المؤلفاتُ بقدر مزاياها التي ترفعُ من شأنها بين أخواتها.

وقد أثرتُ تقديمَ الحديث عن خصائص (التفسير المنير) لتكونَ شفيعاً لما سأذكرُه في المبحث الثالث من المآخذ عليه؛ ذلك أنَّ الإنصافَ يوجبُ عليَّ أن أزنَ - وسعي - بالقسطاس المستقيم، بياناً للمآخذ، وذكراً للخصائص: {قد جعلَ اللهُ لكلِّ شيءٍ قَدْرًا} (الطلاق/٣). وهذا الوزنُ يقتضي البدءَ بالقضايا التي تُحسبُ لصالح التفسير والمفسر؛ حتى لا يُظنَّ بالباحث والباحث النَّظْرُ بعين واحدة، أو إغفالُ شيءٍ مما يمتازُ به هذا التفسير.

وقد امتاز (التفسير المنير) بجملة خصائص ومزايا أجملها فيما يأتي:

أولاً: لقد التزم الأستاذ الزحيلي التزاماً تاماً بشكليّة الخطة التي وضعها في مقدّمة تفسيره، فحيثما تصفّح فيه القارئ وجدَهُ يقسمُ الآيات القرآنية إلى وحداتٍ ومقاطع، ويُعنوانُ بعنوان يراه مناسباً، ثم يذكرُ الإعرابَ وشرحَ المفردات اللغوية، والبلاغة، ثم يعرضُ للتفسير والبيان، ثم يستنبطُ من تلك الآيات ما يمكنُ استنباطه من (فقه الحياة والأحكام) ... وهكذا تستمرُّ هذه الخطة

(١) الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص٥.

(٢) انظر الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص٦.

(٣) انظر الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص٦، وص٨.

ثابتة لا تتخفُ أبداً على مدى خمسة عشرَ مجلداً، وعلى مدى آيات القرآن كلها. وتلك مزيّة -من حيث الشكّل- تُسجّلُ لتفسير الأستاذ الزحيلي.

ثانياً: عرّض الأستاذ الزحيليُّ في تفسيره لبعض القضايا المعاصرة الاجتماعية والسياسية والفقهية، وإن كان مسّها مساً رقيقاً، ومرّاً بها مرّاً سريعاً، إلا أنّ الإنصافَ تسجيلُ ورودها في تفسيره.

وأذكرُ هنا ثلاثة أمثلة: مثلاً على قضية اجتماعية، وآخرَ على قضية سياسية، وثالثاً على قضية فقهية معاصرة.

أ. الزواج بالأجنبيّات

قال الأستاذ الزحيلي: "إنّ إباحة زواج المسلم بالكتابيّة عند غير الشيعة هو في الواقع حالة استثنائيّة، وليست أصلاً. ولذا فإننا نشجّب إقبال الشبان على الزواج بالأجنبيّات، افتتاناً بالجمال الأشقر، واستسهالاً للزواج لكونه بغير مهر يُذكر؛ لأنّ هاتيك الزوجات تُفسدُ على الرجل غالباً دينه ووطنيته، وتعزله عن انتمائه لبلاده وقومه، وتربّي الأَوْلادَ على هواها ودينها، فضلاً عن نظرة الاستعلاء والفوقيّة عندها، واحتقار العرب والمسلمين. وقد تقتلُ الزوج، وقد تأخذُ الأَوْلادَ إلى بلادها وتتركُ الزوج. وقليلٌ منهم من أسلم؛ فلا مطمعَ فيهنَّ"^(١).

ب. حتميّة زوال دولة اليهود

قال الأستاذ الزحيلي: "وألقى الله بين طوائف اليهود العداوة والبغضاء، كما قال: جُو وَ وَج (الحشر/٤)، فهم متباغضون غير مُتّفقين؛ فهم أبغضُ خلق الله إلى الناس، وكلما أوقَعُوا الفتنَةَ وجمعوا وأعدّوا، شتّتَ اللهُ جمعهم، وبَدَدَ اللهُ شملهم. وأما تجمُعهم في فلسطين، فذلك أمرٌ موقوت، وتنبيهٌ لنا أنّ نعودَ إلى ديننا، ونوحّد صفوفنا، وليتِمَّ تدبيرُ الله في هزيمتهم هزيمةً مُكرّرةً لا تقومُ لهم بعدها قائمة، فهم عاجلاً أو آجلاً إلى زوال"^(٢).

ج. اليانصيب الخيري

قال الأستاذ الزحيلي: "وأما ما يُسمّى بـ (اليانصيب الخيري) لمواساة الفقراء ورعاية الأيتام وأولي العاهات، أو لبناء المدارس والملاجئ والمشافي وغيرها من أعمال البر والصالح العام، فهو حرامٌ أيضاً؛ لأنّ هذه الأعمال وإن كانت مُعْتَبَرةً في الشريعة، ولكنّ الطريقَ إليها حرام، لأنّ الحرام في ذاته كالرشوة وشهادة الزور لا يجوز اللجوءُ إليه للوصول إلى الحلال، ولا يَنْجُ عن العصيان طاعة، كما قال عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح: "إن الله طيبٌ لا يقبلُ إلا

(١) الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص٦٦٦.

(٢) الزحيلي، التفسير المنير، ج٣، ص٦١٠.

طَيِّبًا". وقد حرّم الشرع الميسر الذي كان عليه عربُ الجاهلية، وإن كانوا يُطعمون الأَنْصَابَ الفقراءَ، ولا يأكلون منها شيئاً.

وكونُ اليانصيب غير الخيري لا يؤدي إلى ضررِ العداوة والبغضاء، لعدم معرفة الرابح من قِبَل الخاسرين، خلافاً لميسر العرب وِقمار الموائد، لا يُسوّغ القول بالجواز؛ لأنّ فيه مضارّ القمار الأخرى، وأهمّها: أنه طريقٌ لأكل أموال الناس بالباطل، أي بغير عوضٍ حقيقيٍّ من عَيْنٍ أو منفعة، وهذا محرّمٌ بنصّ القرآن.

والادعاءُ بأنه في ميدان اليانصيب قد سَمَحَ المشتركون للرابح بأموالهم، وخرّجوا له عن طيبِ أنفسهم غيرُ صحيح؛ لأنّ التراضي لا وجودَ له في الحقيقة، وكلُّ مَنْ يدفعُ ثَمَنَ بطاقةٍ يحلُمُ بالربح، وهو في حال الخسران يحقُّ على الرابحين. والرضا المعْتَبَرُ هو في العقود والمعاملات بشرطِ خلوِّه من العيوب، وبخاصة الإكراه في أيِّ صورة، سواء أكان مادياً أم معنوياً. والرضا في اليانصيب رضا قسريٌّ، كالرضا الحاصل في الربا والرشوة، والرضا شرعاً لا يُعْتَبَرُ إلا إذا كان في حدود الشرع.

ويمكنُ تحقيقُ المقصدِ الخيريِّ لليانصيب من أجل الصالح العام بطريقِ قرَضِ ضرائبٍ على أموال الأَغْنِيَاءِ، وتُوخِّدُ بدونِ مقابلٍ؛ لِسَدِّ حاجةِ البلاد، وَفَقاً لقاعدة (يُحْمَلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِدَفْعِ الضَّرَرِ الْعَامِ)، أو يستدينُ الحاكمُ من الأَغْنِيَاءِ إذا كان هناك احتمالُ امتلاءِ الخزينة^(١).

والملاحظُ أنّ غالبَ القضايا المعاصرة التي عرَضَ لها الأستاذُ الزحيلي موجزةً مثلَ الإيجاز الذي رأينا في المثالين الأوّلين. والمُنْصَفَحُ لتفسيره يجدُ إشاراتٍ وكلاماً موجزاً حولَ الفوائد الربوية، والهجرة من أمريكا، والعمل الفدائي، وضرر الخمر ودعوة عقلاء الغرب إلى منعها، وتعدُّد الزوجات، ونكاح المُتَعَّة، وضياح الأندلس وفلسطين، والتداوي بالمحرمات، والتصوير الفوتوغرافي، كلُّ ذلك على نحوٍ موجزٍ مُفْتَضَبٍ.^(٢)

ثالثاً: الأسلوبُ الذي كُتِبَ به هذا التفسيرُ أسلوبٌ سهّلُ ميسور، قريبٌ من المتّقف، ليس فيه شيءٌ من الغرابة أو التعقيد. والتزمَ فيه صاحبه منهجَ الاعتدال، دون شذوذٍ ولا شطط، من خلال اعتماده التامَّ على أوْتَقِ كتب التفسير.

رابعاً: يمتاز هذا التفسيرُ بالشمول والإغناء والإحاطة بكل ما يتطلبه القارئ من لغة، وإعراب، وبلاغة، وتاريخ، وتوجيه، وتشريع، وتفقيه في الدين.

(١) الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص٦٥٢-٦٥٣.

(٢) انظر الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص٥٥٦، وص٦٤٤، وص٦٦٥، وج٢، ص١٠٨، وص٣٦٦، وج٣، ص١٤، وص٢٣٨، وج٤، ص٢٥٤، وج١١، ص٤٨٧.

خامساً: لقد وضع الأستاذ الزحيلي بين يدي التفسير طائفة من المقدمات العلمية تحت عنوان: (بعض المعارف الضرورية المتعلقة بالقرآن)، وذكرَ فيها تعريفَ القرآن، وكيفية نزوله، وطريقة جمعه. وتحدثَ أيضاً عن المكي والمدني، وأسباب النزول، وأول ما نزل من القرآن وآخر ما نزل، والرسم العثماني، والأحرف السبعة، والقراءات السبع، وإعجاز القرآن، وترجمة القرآن، والحروف المقطعة، كل ذلك في عرض موجز وافٍ بالمقصود^(١).

تلك هي أهم خصائص (التفسير المنير) ومزاياه، وأشرع الآن في تقويم خطة التفسير، ثم في ذكر المآخذ على التفسير بوجه عام، وذلك في مبحثين اثنين.

المبحث الأول: تقويم خطة (التفسير المنير)

لا شك أن من السمات البارزة في مناهج البحث في عصرنا الحاضر أن يعرض الباحث أو الكاتب لخطة بحثه أو منهجه في كتابه، ويبيّن ذلك بوضوح في المقدمة^(٢)؛ ليحاكم القارئ الباحث إلى الخطة التي وضعها، من حيث فوائدها بحق الموضوع أولاً، ومن حيث الالتزام بها في سياق البحث ثانياً.

وهذا ما فعله الأستاذ الزحيلي في مقدمة تفسيره، إذ أبان عن منهجه في كتابته، فقال:

"وينحصر منهجي أو خطة بحثي فيما يأتي:

١. قسمة الآيات القرآنية إلى وحدات موضوعية بعناوين موضحة.
٢. بيان ما اشتملت عليه كل سورة إجمالاً.
٣. توضيح العويات.
٤. إيراد أسباب نزول الآيات في أصح ما وردَ فيها، ونبدُ الضعيف منها، وتسليط الأضواء على قصص الأنبياء وأحداث الإسلام الكبرى، كغزوة بدر وأحد، من أوثق كتب التفسير.
٥. التفسير والبيان.
٦. الأحكام المستنبطة من الآيات.
٧. البلاغة وإعراب كثير من الآيات؛ ليكون ذلك عوناً على توضيح المعاني لمن شاء، وبعيداً عن المصطلحات التي تعوق فهم التفسير لمن لا يريد العناية بها.

(١) انظر الزحيلي، التفسير المنير، ج ١، ص ١٥-٤٥.
(٢) انظر العمري، مناهج البحث وتحقيق التراث، ص ٥.

وسأحرصُ بقدر الإمكان على التفسير الموضوعي، وهو إيرادُ تفسيرٍ مُختلفِ الآياتِ القرآنية الواردة في موضوع واحد، كالجهاد والحدود والإرث وأحكام الزواج والربا والخمر، وسأبينُ عند أول مناسبةٍ كلَّ ما يتعلَّقُ بالقصة القرآنية، مثل قصص الأنبياء من آدم ونوح وإبراهيم عليهم السلام وغيرهم، وقصة فرعون مع موسى عليه السلام، وقصة القرآن بين الكتب السماوية. ثم إنني لن أذكرَ روايةً ماثورةً في توضيحِ القصة إلا بما يتفقُ مع أحكام الدين، ويتقبلها العلم، ويرتضيها العقل، وأيدتُ الآيات بالأحاديث الصحيحة المُحرَّجة إلا ما ندر.

ويلاحظُ أنَّ أغلبَ الأحاديث المروية في فضائل سور القرآن موضوعه مكذوبة، وصنعها الزنادقة أو أصحاب الأهواء والمطامع، أو السُّؤالُ الواقفون في الأسواق والمساجد، أو واضعو الحديث حسبة كما زعموا.

وفي تقديري أنَّ هذه الخُطَّةُ تُحقِّقُ بمشيئة الله نفعاً كبيراً، وسيكونُ هذا التأليفُ سهلاً الفهم، سريعَ المآخذ، محلَّ الثقة والاطمئنان، يرجعُ إليه كلُّ باحثٍ ومُطَّلعٍ^(١).

هذه هي خُطَّةُ (التفسير المنير) التي سنكونُ موضعَ دراستي ونقدي في هذا المبحث، ولكني قبلَ ذلك أفقُ مع وثوق الزحيلي من تلقِّي المسلمين قاطبةً في المشارق والمغرب لتفسيره بالقبول الحسن.

يقولُ: "وأَسبابُ ذلك واضحةٌ لكلِّ من قارَنَ بين هذا التفسير وما سَبَقَهُ من تفاسيرٍ قديمةٍ شاملةٍ ومتوسطةٍ ومختصرةٍ، وتفاسيرٍ حديثةٍ ذاتِ مناهجٍ متنوعةٍ، فيظهُرُ فيه الشمولُ والإغناءُ والإحاطةُ بكلِّ يتطلَّبُه القارئُ من لغةٍ، وإعرابٍ، وبلاغةٍ، وتاريخٍ، وتوجيهٍ، وتشريعٍ، وتفقيهٍ في الدين، مع التزام الاعتدال والتوسط في البيان دون استطراد"^(٢).

وأقولُ: إنَّ هذا الكلامُ يُوهِمُ أنَّ خَصيصةَ الشمولِ والإغناءِ والإحاطة كانت قُصراً على (التفسير المنير)، فلم تُوجدَ في التفاسير القديمة ولا الحديثة! وليس الأمرُ كذلك قطعاً؛ فإنَّ في مكتبة التفسير موسوعاتٍ تفسيريةٍ ذاتِ عِلْمٍ جَمِّ، وغِناءٍ شاملٍ. ولا أدلَّ على ذلك من أنَّ تلك الموسوعات القديمة والحديثة كانت هي مصادِرُ (التفسير المنير) في كلِّ ما كتب. وهل يُمكنُ لباحثٍ أن يقولَ: إنَّ مثلَ تفاسير الرازي والقرطبي والألوسي قديماً، والقاسمي والمنار وابن عاشور حديثاً، كانت تفتقرُ إلى الشمولِ والإغناءِ والإحاطة؟

ثم إنَّ كلامَ الزحيلي السابق يُوهِمُ أيضاً أنَّ (التفسير المنير) قد جَمَعَ بين أمرين يعزُّ في المؤلفات الجمعُ بينهما، وهما الشمولُ والإغناءُ، والتوسطُ في البيان دون استطراد. ولكنَّ الواقعَ

(١) الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص١٢-١٣.

(٢) الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص٦.

أنَّ من المآخذ على هذا التفسير كثرة التكرار والتطويل دون فائدة، كما سيأتي بيانه في المبحث الثاني إن شاء الله.

وأعود إلى بيان المآخذ على حُطَّة المؤلف التي حدَّدها في مقدِّمة تفسيره، وأجملها فيما يأتي:

أولاً: ذكر الأستاذ الزحيلي أنَّ من محاور حُطَّته تفسيره الآيات القرآنية إلى وحدات موضوعية موضحة. لكن الناظر في تفسيره يجد أنَّ تقسيمه للآيات لم يكن تقسيماً موضوعياً، ولم يكن يجري على نسق واحد لا بحسب الألفاظ أو عدد الآيات، ولا بحسب الموضوع. وفيما يأتي نماذج من تقسيماته تُوضِّح ذلك:

كثيراً ما يجعل الزحيلي (الوحدة الموضوعية) آية واحدة من القرآن، وذلك مثل قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (التوبة/٤١)، فقد جعلها الزحيلي وحدةً موضوعيةً واجتزأها من سياقها، ليبحث فيها وحدها الإعراب، والبلاغة، والمفردات اللغوية، وسبب النزول، والتفسير والبيان، وفقه الحياة أو الأحكام^(١) وهي في واقع الأمر لا تحتاج أصلاً إلى أن تكون وحدةً برأسها، فالسياق كله – كما هو ظاهر – في الحث على النفير والتحذير من التناقل الذي هو شأن المنافقين، وهو سياق طويل يبدأ من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ تُرَالِ الْأَرْضِ﴾ (التوبة/٣٨).

ومثل هذا يُقال في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانْتَبِهُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ (يونس/٢٠). فقد جعلها الأستاذ أيضاً (وحدةً موضوعيةً) كاملة، وبحث فيها المفردات اللغوية، والمناسبة، والتفسير والبيان، وفقه الحياة أو الأحكام^(٢).

وفي سورة مريم مثلاً نجد الأستاذ الزحيلي يجعل قصة زكريا عليه السلام – وهي في خمس عشرة آية – مقطعين اثنين، فيجعل المقطع الأول في إحدى عشرة آية، ويجعل الثاني في أربع آيات فقط، ويُعنون له بـ (إيتاء يحيى عليه السلام النبوة والحكم صبيهاً)، ويبحث فيه أيضاً الإعراب، والمفردات اللغوية، والتفسير والبيان، وفقه الحياة أو الأحكام^(٣) ولا شك أنَّ هذا تقسيم

(١) انظر الزحيلي، التفسير المنير، ج٥، ص٥٧٥.

(٢) انظر الزحيلي، التفسير المنير، ج٦، ص١٤٥، وانظر أيضاً: ج١، ص١٤٣، ج٥، ص١١٥، ج٦، ص٨٠، ج٦، ص١٩٨.

(٣) انظر الزحيلي، التفسير المنير، ج٨، ص٣٩٥.

لوحدت موضوعية واحدة، وتجزيت لسياق قرآني واحد؛ فإن تلك الآيات الأربع التي فصلها الزحيلي من تمام قصة زكريا عليه السلام.

ولقد كان الزحيلي غنياً عن الوقوع في مثل هذه التقسيمات للآيات القرآنية، لو أنه نهج نهجاً معتدلاً، بعيداً عن كثرة التجزيء، والتقسيم المبالغ فيه، الذي لم نجد عند أحد من المفسرين القدامى والمحدثين، حتى الصابوني الذي هو - فيما أرى - رائده في تقسيم المباحث المتصلة بالآيات إلى مفردات لغوية، وبلاغة، وتفسير، وأسباب نزول، وغيرها... لم نجد جعل من الآية الواحدة أو الأيتين مقطعاً كاملاً، وهي لا تحتاج في الواقع أكثر من بضعة أسطر في تفسيرها.

وفي سورة الأحزاب نجد الأستاذ الزحيلي يَدْخُلُ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ (الأحزاب/٤٩) تحت مقطع بعنوان: (مهام دعوة النبي صلى الله عليه وسلم)، ويبدأ هذا المقطع بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾ (الأحزاب/٤٥)، وينتهي بالآية المذكورة أو لا^(١)، وواضح أن تلك الآية ليس لها علاقة موضوعية بمضمون ذلك المقطع، وأن المناسب لها أن تكون في المقطع الذي بعده المبدوء بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ (الأحزاب/٥٠).

وفي سورة الشورى نجد الزحيلي يعقد مقطعاً بعنوان: (صفات المؤمنين الكمل أهل الجنة)، ويبدؤه بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمِينُونَ كَثِيرٌ أَلِئْمٌ وَالْفَرِحَشُ وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَقْفِرُونَ﴾ (الشورى/٣٧)^(٢). وغني عن البيان أن التقسيم الموضوعي يقتضي أن يبدأ هذا المقطع بالآية السابقة، وهي قوله تعالى: ﴿مَا أَوْفَيْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمُنْعٌ لِّخَيْرٍ أَلِدُنَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ (الشورى/٣٦).

ثانياً: ومن محاور خطة الأستاذ الزحيلي - كما ذكر في المقدمة - توضيح اللغويات، وهذا من الناحية الشكلية أمر مطرد في تفسيره كله، أعني أن القارئ يجد عنوان (المفردات اللغوية) مثلاً أمام عيئه في كل مقطع يعرض الأستاذ لتفسيره، على مدى الخمسة عشر مجلداً.

(١) انظر الزحيلي، التفسير المنير، ج ١١، ص ٣٦٨.
(٢) انظر الزحيلي، التفسير المنير، ج ١٣، ص ٨٢، وانظر أيضاً: ج ٣، ص ١٤٧، ج ٥، ص ٢٣٧، ج ٥، ص ٣٢٠، ج ٦، ص ٣٧١، ج ٨، ص ٤٧٨.

ولكن من الناحية الموضوعية يجد الباحث أن (المفردات اللغوية) عند الزحيلي كثيراً ما تكون تفسيراً، لا تأصيلاً لغوياً لمفردات القرآن، مستنداً إلى كتب اللغة، كما هو المعروف في هذا الاصطلاح، وكما هو دأب المفسرين الذين يعثون بالبيان اللغوي لمفردات القرآن.

وعلى سبيل المثال أنقل هنا ما ذكره الزحيلي تحت عنوان (المفردات اللغوية) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَبْرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَمْ جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَنْتُمْ بِمَثَلِهَا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة/٢٥). ثم أقرئه ببيان مفسرين لمفردات الآية ذاتها، أحدهما قديم، وهو أبو حيان، والآخر معاصر، وهو ابن عاشور.

قال الأستاذ الزحيلي: "(المفردات اللغوية): (وَبَشَّرَ) أَخْبَرَ. (الذين آمنوا) صَدَّقُوا بآئِهِ. (وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) من الفروض والنوافل. (أَنْ) أي بَأَنَّ. (جَنَّتْ) حدائق ذات شجر ومسكن، وهي دار الخلود للمؤمنين، وسُمِّيَتْ جَنَّةً؛ لأنها تُجَنُّ مَنْ فِيهَا أي تسترُه بِشَجَرِهَا. (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا) أي تحت أشجارها وقصورها. (الأنهار) المياه فيها. (كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ) أُطِعِمُوا مِنْ تِلْكَ الْجَنَاتِ. (رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ) أي قَبْلَهُ فِي الْجَنَّةِ لِتَشَابُهٍ ثَمَارِهَا. (وَأَنْتُمْ بِمَثَلِهَا) يُشْبِهُ بَعْضُهُ بَعْضًا لَوْنًا وَيَخْتَلِفُ طَعْمًا. (وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ) من الحور وغيرها. (مُطَهَّرَةٌ) من الحيض والبصاق وسائر الأقدار. (وهم فيها خالدون) ماكنون أبداً لا يقنون ولا يخرجون، والخلود: البقاء، ومنه جنة الخلد" (١).

وقال أبو حيان في بيان مفردات الآية: "(البشارة) أَوَّلُ خَبَرٍ يَرُدُّ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْخَيْرِ... (الصِّلَاحُ) يُقَابِلُهُ الْفَسَادُ. (الْجَنَّةُ) الْبُسْتَانُ الَّذِي سَتَّرَتْ أَشْجَارُهُ أَرْضَهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ سَتَرَ شَيْئًا فَقَدْ أَجَنَّهُ. (النَّهْرُ) دُونَ الْبَحْرِ وَفَوْقَ الْجَدُولِ، وَسُمِّيَ نَهْرًا لِاتِّسَاعِهِ، وَالنَّهَارُ نَهْرًا لِاتِّسَاعِ ضَوْئِهِ. (التَّشَابُهُ) تَفَاعُلٌ مِنَ الشَّبْهِ، وَالشَّبْهُ الْمِثْلُ... (الزَّوْجُ) الْوَاحِدُ الَّذِي يَكُونُ مَعَهُ آخَرٌ، وَاثْنَانِ زَوْجَانِ، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ زَوْجٌ، وَامْرَأَتُهُ أَيْضًا زَوْجٌ، وَزَوْجَةٌ أَقْلٌ... وَكُلُّ شَيْءٍ فُرِنَ بِصَاحِبِهِ فَهُوَ زَوْجٌ... (الطَّهَارَةُ) النِّظَافَةُ، وَالْفِعْلُ (طَهَّرَ) بَفَتْحِ الْهَاءِ، وَهُوَ الْأَفْصَحُ، وَ(طَهَّرَ) بِالضَّمِّ... (الْخُلُودُ) الْمَكَثُ فِي الْحَيَاةِ أَوْ الْمُلْكُ أَوْ الْمَكَانُ مُدَّةً طَوِيلَةً لَا انْتِهَاءَ لَهَا" (٢).

وقال ابن عاشور في تفسيره: "(التبشير) الإخبار بالأمر المحبوب، فهو أخص من الخبر... (الصالحات) جمع صالح، وهي الفعلة الحسنة، فأصلها صفة جرت مجرى الأسماء؛ لأنهم يقولون صالحاً وحسناً، ولا يقدران موصوفاً محذوفاً... (الجنات) جمع جنة، والجنة في

(١) الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص١١٤.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص٢٥١-٢٥٢.

الأصل فَعَلَةٌ من جَنَّةٍ إذا سَتَّرَهُ، نَقَلُوهُ للمكان الذي تكاثرت أشجارُهُ والتفتَ بعضها ببعض حتى كَثُرَ ظلُّها... و(الجرِّي) حَقِيقَتُهُ سرعة شديدة في المشي، ويُطْلَقُ مجازاً على سيل الماء سيلاً متكرراً متعاقباً... و(الأنهارُ) جمعُ (نهر) بفتح الهاء وسكونها، والفتح أفصح، و(النهر) الأخدودُ الجاري فيه الماءُ على الأرض، وهو مشتقٌّ من مادة (نَهَرَ) الدالَّةُ على الانشقاق والانتساع... و(الأزواج) جمع زوج، يقال للذكر والأنثى، لأنه جَعَلَ الآخرَ بعد أن كان منفرداً زَوْجاً، وقد يقالُ للأنثى زوجةً بالثناء" (١).

وهكذا يلحظُ القارئُ الفرقَ بين التأسيسِ اللُّغوي لمعاني القرآن الكريم عند أبي حيان وابن عاشور، وبين طريقة الزحيلي في بيان المعنى العام للكلمة القرآنية، دون ذِكرِ لأصل معنى اللفظ، وأصل اشتقاقه. فقد رأينا مثلاً يقول: " (وَبَسَّرَ) أَحْبَرٌ"، وعرفنا من أبي حيان وابن عاشور أنَّ التفسيرَ ليس مُجَرَّدَ الإخبار. إلى غير ذلك مما حَقَّقناه من ألفاظ الآية، ولم يُبيِّن فيه (التفسيرُ المنيرُ) شيئاً.

كما يلحظُ الباحثُ أيضاً أنَّ الزحيلي يذكرُ في (المفردات اللغوية) ما هو أقربُ إلى البيان والتفسير والتفصيل منه إلى شرح الألفاظ القرآنية، مع أنَّ هناك محوراً آخرَ خاصاً بذلك، وهو محورُ (التفسير والبيان). فمثلاً عند تفسير قوله تعالى: ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لَسَبَأْتُمْ فِي مَا آتَيْنَاكُمْ فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ فَتَقِيلُونَ ﴾ (المائدة/٤٨) يقولُ الزحيلي تحتَ عنوان (المفردات اللغوية): "... (شريعة) شريعة، وهي ما شرَّعه اللهُ لعباده من الدين ونظامه وأحكامه. (ومنهاجاً) طريقاً واضحاً مستمراً يسيرُ عليه الناسُ في الدين. قيل: هذا دليلٌ على أنَّ غيرَ مُتَعَبِّدِينَ بشرائع من قبلنا ... (فاستبقوا الخيرات) بادروا وسارعوا إليها. (إلى الله مرجعكم) استتأنفُ في معنى التعليل لاستباق الخيرات" (٢).

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُمُ وَنَفَخْتُ فِيهِمْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴾ (١٦) فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (الحجر/٢٩-٣٠) قال الزحيلي تحتَ عنوان (المفردات اللغوية) أيضاً: "... (من رُوحِي) أي فصارَ حياً، وإضافةُ الروح إلى الله تشریفٌ لآدم. (فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ) أي فاسقَطُوا له ساجدين سجودَ تحيةٍ بالانحناء. (كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) فيه تأكيدان للمبالغة في التعميم. (إلا إبليس) هو أبو الجنِّ، الذي كان بينَ الملائكة. (أبى) امتنع من أن يسجدَ له، والاستثناءُ إما منقطعٌ

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١، ص٣٥٢-٣٥٧.

(٢) الزحيلي، التفسير المنير، ج٣، ص٥٦٦-٥٦٧.

متّصلٌ بقوله: (أبي) أي لكن إبليس أباي، وإما متّصلٌ على أنه استئنافٌ، على أنه جوابٌ سائل قال: هل سجد؟^(١)

وأكتفي بهذه الأمثلة، وأحيلُ القارئَ إلى مواضع أخرى في (التفسير المنير)، يطَّلَعُ بها على طريقة الأستاذ الزحيلي في بحث (المفردات اللغوية) لألفاظ القرآن الكريم^(٢).

ثالثاً: لقد أخذَ الأستاذُ الزحيلي على نفسه في خُطّة بحثه إيرادَ أسبابِ نزول الآيات في أصحِّ ما ورَدَ فيها، وتنبُّد الضعيف منها^(٣). ولكنَّ الواقعَ في تفسيره غيرُ ذلك؛ فقد وجدنا فيه أسبابَ نزولٍ ضعيفةً جداً، بل مُنكرةً عند الأئمة!

والعجيبُ الغريبُ أنَّ الأستاذَ بعد أن يُعَنونَ للسببِ الضعيفِ والمنكرِ أحياناً بمثل هذا العنوان: (سببُ نزول الآية)، يذكرُ أنَّ السببَ ضعيفٌ جداً! فما الفائدةُ من إيراده أصلاً مع العنونة له؟ وكتابُ الأستاذ -كما يقول- للمتّقين عموماً، فهل من مقتضيات الثقافة أن يعلّقَ بذهن القارئ المتّق سببُ نزول لآية كريمة، ثم يُفاجأ بعد ذلك بأنه ضعيف؟ وما هي إذا قيمة قول الزحيلي في خُطّة بحثه: "وتنبُّد الضعيف منها" أي أسبابِ النزول؟

وأكتفي بمثالين على هذه القضية:

قال الزحيلي عند قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَوْا بِكُنُوزِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ

﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ (البقرة/١٤) تحتَ عنوان (سببُ نزول الآية ١٤): "أوردَ المفسرون أنها نزلت في عبد الله بن أبي وأصحابه المنافقين إذ امتدحَ أبا بكر وعمر وعلياً، بعد أن قال فيهم لأصحابه: انظروا كيف أُرِدُّ عنكم هؤلاء السفهاء! فنزلت الآية. لكن قال السيوطي: هذا الإسنادُ واهٍ جداً"^(٤).

وأولُ ما أقيفُ عنده من كلام الأستاذ هنا عبارته: "أوردَ المفسرون أنها نزلت...". بهذا التعميم الذي يُوهِمُ أنَّ المفسرين كلُّهم أو جُلُّهم على الأقل ذكروا سببَ النزول هذا، والواقعُ بخلاف ذلك؛ فإنَّ أكثرَ المفسرين لم يذكروا هذا السببَ المنكرَ أصلاً، منهم ابنُ جرير، وابنُ عطية، والرازي، والقرطبي، والنسفي، وأبو حيان، وابنُ كثير، والقاسمي، وابنُ عاشور. ومنهم من ذكره مع ردِّه ونقضه كالشوكاني والألوسي كما سيأتي.

(١) الزحيلي، التفسير المنير، ج٧، ص٣٣٥.

(٢) انظر الزحيلي، التفسير المنير، ج٤، ص٢٦٦، وج٤، ص٣١٠، وج٥، ص٥٤٥، وج٥، ص٥٠٥، وج٦، ص٣٢٦، وج١٣، ص٤١٦.

(٣) انظر الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص١٢.

(٤) الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص٩٤.

ثم إن قولَ الزحيلي عَقِبَ ذكرَ السبب: "الكن قال السيوطي: هذا الإسنادُ واهٍ جداً" فيه إبهامٌ من جهة اللفظ، وإبهامٌ من جهة المعنى. أما الأولُ فلأنه يُوهَمُ أنَّ تضعيفَ السبب هو قولُ السيوطي وحده، وليس الأمر كذلك. وأما إبهامُه من جهة المعنى، فلأنَّ القارئَ المتقفَ غيرَ المتخصِّصَ لا يستفيدُ كثيراً من عبارة (الإسنادُ واهٍ جداً)، فقد لا يستحضرُ المرادَ بـ(الإسناد) أصلاً، فكان حَقُّه أن يُقالَ له: سببُ النزولِ ضعيفٌ مردودٌ.

ولقد ردَّ هذا السببَ وأنكره غيرُ واحدٍ من الأئمة، منهم الحافظُ ابنُ حجرٍ في (تخريج أحاديث الكشاف) إذ قال عنه: "أخرجه الواحديُّ في الأسباب من رواية السُدِّيِّ الصغير محمد بن مروان، عن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما... ومحمد بنُ مروان متروكٌ، مثمَّ بوضع الحديث، وسياقه في غاية التُّكارة"^(١).

وللشوكانيِّ كلامٌ قريبٌ من هذا^(٢). وقال الألويسي: "ولم يصحَّ عندي في سبب نزول هذه الآية شيءٌ، وأما ما ذكره الزمخشريُّ والبيضاويُّ ومولانا مفتي الديار الرومية وغيرهم، فهو من طريق السُدِّيِّ الصغير، وهو كذابٌ، وتلك السلسلةُ سلسلةُ الكذب لا سلسلةُ الذهب، وأثارُ الوضع لائحةٌ على ما ذكروه، فلا يُعوَّلُ عليه، ولا يُلْتَمَعُ بوجهٍ إليه"^(٣).

ويوردُ الأستاذُ الزحيليُّ (سورة القدر) سببَ نزولِ مضطرباً في إسناده، مُنكراً في منبئه، فيقولُ -على ضعفٍ في الصياغة-: "أخرج الترمذيُّ والحاكمُ وابنُ جريرٍ عن الحسن بن عليٍّ أنَّ ليلةَ القدرِ خيرٌ من ألف شهر، ونزولُ السورة هي بسبب ما ساءه من حُكْم بني أمية الذي دام ألف شهر". ثم يُعقبُ الزحيليُّ بقوله: "ولكنه حديثٌ غريبٌ ومنكرٌ جداً"^(٤).

وأقولُ: إنَّ في هذا الصنيعِ إخلالاً من المؤلفِ بخطَّة بحثه من وجهين، الأول: أنه تعهَّدَ ببندٍ الضعيف من أسباب النزول، وهو هنا لم يبنده. والثاني: أنه اختصَّرَ الأثرَ الضعيفَ اختصاراً مُخلًا لا يقفُ به القارئُ على حقيقة معناه، ثم اختصَّرَ الردَّ عليه بعبارة لا تُفصِّحُ عن سببِ الغرابة، ووجهِ التُّكارة.

وتمامُ سياق الأثر كما رواه الترمذيُّ في جامعه بسنِّده عن القاسم بن الفضل الحُدَّاني عن يوسف بن سعد قال: "قام رجل إلى الحسن بن علي بعدما بايع معاوية، فقال: سوِّدت وجوه المؤمنين أو يا مسوِّد وجوه المؤمنين، فقال: لا تُؤنِّبني رحمك الله، فإنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم أرى بني أمية على منبره، فسأه ذلك، فنزلت: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (الكوثر/١) يا محمد،

(١) ابن حجر العسقلاني، الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، ج ١، ص ٧٣.

(٢) انظر الشوكاني، فتح القدير، ج ١، ص ٥٤.

(٣) الألويسي، روح المعاني، ج ١، ص ٢٥٣.

(٤) الزحيلي، التفسير المنير، ج ١٥، ص ٧٢٣-٧٢٤.

يعني نَهراً في الجنة. ونزلت هذه الآية: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴿٢﴾ لَيْلَةُ الْقَدْرِ حَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾ (القدر/١-٣) يملكها بعدك بنو أمية يا محمد. قال القاسم: فَعَدَدْنَاهَا فَإِذَا هِيَ أَلْفُ شَهْرٍ لَا تَزِيدُ يَوْمًا وَلَا تَنْقُصُ. ثم قال الترمذي: " هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه"، وذكر أن يوسف بن سعد رجلٌ مجهول^(١).

هذا هو السياق الكامل للأثر، الذي لا يفهم معناه من كلام الزحيلي المختصر، فكان الأولى به -وقد ذكره- أن يسوقه بتمامه، أو يختصره اختصاراً لا يُخلُّ بمعناه.

وكان الأولى بالزحيلي أيضاً أن ينقل كلام العلماء في ردِّ هذا الأثر المنكر، كالترمذي الذي ضعفه، وكالحافظ ابن كثير الذي نفضه من أساسه، فقال بعد أن بين اضطراب سنده: "ثم هذا الحديث على كلِّ تقديرٍ مُكْرَبٌ جداً، قال شيخنا الإمام الحافظُ الحجةُ أبو الحجاج المزنيُّ: هو حديثٌ منكر"، ثم قال ابن كثير: "ومما يدلُّ على ضعف هذا الحديث أنه سبقَ لدم بنو أمية، ولو أريد ذلك لم يكن بهذا السياق، فإن تفضيلَ ليلةِ القدرِ على أيامهم لا يدلُّ على دم أيامهم، فإن ليلةَ القدرِ شريفةٌ جداً، والسورةُ الكريمةُ إنما جاءتْ لمذح ليلةِ القدرِ، فكيف تُمدَّحُ بتفضيلها على أيام بني أمية التي هي مذمومةٌ بمقتضى هذا الحديث، وهل هذا إلا كما قال القائل:

ألم ترَ أنَّ السيفَ ينفُصُ قَدْرُهُ إذا قيلَ إنَّ السيفَ أمضى من العصا

ثم الذي يفهم من الحديث أن الألف شهر المذكورة في الآية هي أيام بني أمية، والسورة مكّية، فكيف يُحالُ على ألف شهر هي دولة بني أمية، ولا يدلُّ عليها لفظ الآية ولا معناها؟ والمُنِيرُ إنما صنِعَ بالمدينة بعد مُدةٍ من الهجرة. فهذا كلُّه يدلُّ على ضعف الحديث وتكراته، والله أعلم^(٢).

رابعاً: من المباحث التي حدّدها الأستاذ الزحيلي في خطته، والتزم بها في كتابه، ما سمّاه (التفسير والبيان)، وهو مبحثٌ يعرضُ فيه لتفسير كلِّ طائفةٍ من آيات القرآن التي قسّمها إلى مقاطعٍ موضوعيةٍ كما سلفَ ذكره. فهو بعد أن يذكّر ما يتصل بتلك الآيات من مناسبات، وأسباب نزول، ومفردات لغوية، وإعراب، وبلاغة، يشرع في تفسيرها تحت عنوان (التفسير والبيان).

(١) الترمذي، الجامع المختصر من السنن، كتاب تفسير القرآن، باب (ومن سورة ليلة القدر) حديث رقم ٣٣٥٠، ص ٧٦١.

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٤، ص ٦٨٦. وانظر أمثلة أخرى لأسباب نزول ضعيفة ذكرها الزحيلي في التفسير المنير، ج ١، ص ٩٩، ج ١، ص ١٢٠، ج ١، ص ١٢٠، ج ١، ص ٥٧٢، ج ١، ص ١٥، ج ١، ص ١٨٩.

ولكن الذي يُؤخذ على الزحيلي هنا أنه غالباً ما ينتثر الكلام في (التفسير والبيان) نثرًا لا يعتمد فيه على النظم القرآني الجليل، بل يسوق المعنى العام للآيات بلغته وأسلوبه، كالذي يريد أن يكتب المعنى الإجمالي لآية معينة، أو يُفسر طائفة من الآيات تفسيراً موضوعياً.

ولا يقال هنا: إن تفسير الأستاذ تفسيرٌ موضوعي؛ لأن المفسر الموضوعي لا يعرض لآيات القرآن كلها بما حوته من معانٍ مختلفة، وحقائق متعددة، بل يسلب الضوء على موضوع واحد في القرآن أو في السورة الواحدة^(١).

ولذلك لم نجد أحداً من المفسرين الذين كتبوا تفاسير كاملة لآيات القرآن صنع مثل صنيع الزحيلي، أعني نثر الكلام في التفسير دون الاعتماد على النظم الجليل؛ لأن مثل هذا الصنيع - ولا شك - يحول دون تجلية معاني ألفاظ القرآن، وبيان خصائص نظميه الكريم، وتعبيره السامي. فلا يظفر القارئ إلا بجزر يسير من ظاهر القول، وظاهر المعنى، ولا يمكن من الاطلاع على كنوز مخبوءة تحت الألفاظ القرآنية الشريفة، بسبب استبعاد المفسر إياها وقت تفسيرها! ولم يكن هذا الاستبعاد في المعنى فقط، بل في الذكر أحياناً، أعني أن الزحيلي في أحيان كثيرة لا يذكر في (التفسير والبيان) نص الآيات الكريمات التي يفسرها.

وحتى لا يظلل الكلام نظرياً يشوبه الغموض، ويكدره الخفاء، أنقل هنا مثالين من مبحث (التفسير والبيان) في تفسير الزحيلي، من موضعين مختلفين، ثم أشير إلى أمثلة أخرى:

في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ (٢٠٦) وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفٰسَادَ ﴿٢٠٧﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُ جَهَنَّمَ وَلَيْسَ الْمُهَادُّ ﴿٢٠٨﴾ (البقرة/٢٠٤-٢٠٦) قال الأستاذ الزحيلي:

"(التفسير والبيان): بعض الناس يروفاك قوله ويعجبك لسانه وبيانه، ولكنه منافق يظهر غير الحقيقة، فيعلن غير ما يضمن، ويقول ما لا يفعل، ليحظى بشيء من أعراض الدنيا الفانية، ويزيد في هذا الإيهام والتضليل أنه يحلف بالله إنه لصادق، فيقول: يعلم الله هذا، ويشهد أني صادق. وهو في الواقع قوي الجدال، يعش الناس بما يظهر، شديد العداوة للمسلمين. وهذه الخصال الثلاث (حسن القول، وإشهاد الله على صدقه، وقوته في الجدال) وجدت في الأحنس بن شريق، كما بيئنا في سبب النزول.

(١) انظر مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، ص ١٦.

وهذا الصنّف سرعان ما ينكشف أمره، فتراه إذا توارى عن الأعين يكون ضيماً ما قال، فيسعى في الأرض بالفساد، ويُهْلِكُ الحَرثَ (الزَّرْع)، ويقضي على النَّسْلِ، إرضاءً لَنَزَعَاتِ نَفْسِهِ الأَمَارَةِ بالسوء، وانقياداً لأهوائه وشهواته، وإيثاراً لمقاصده الدنيوية الحقيرة. والله سبحانه لا يرضى بالفساد ولا يحبُّه، ولا يحب المفسدين، ولا ينظر إلى الصُّورِ والأقوال، وإنما ينظر إلى القلوب والأعمال.

وإذا نَصَحَهُ إنسان، فقال له: اتَّقِ اللهَ، حَمَلْتُهُ الحَمِيَّةَ الجاهلية، والعزَّةَ الشيطانية على ارتكاب الإثم الحرام؛ لأنه يُنْفِرُ من الصلاح والمصلحين، فيَكْفِيهِ عذابُ جهنم، فهي مأواه ومهاده، ولبئس المهاد مهاده، بسبب سوء عمله في الدنيا، وسوء خداعه وحاله ولحنه في كلامه".^(١)

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا الْحَيْرَةَ الدُّنْيَا كَلِمَةً أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ

الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴾ (الكهف/٤٥) قال الأستاذ الزحيلي:

"(التفسير والبيان): اضرب مثلاً آخر يا محمد للناس من مُشْرِكِي مكة وغيرهم، الذين افتخروا بأموالهم وأنصارهم على فقراء المسلمين، مثلاً يُبَيِّنُ حقارة الدنيا وقلة بقائها، وزوالها وفناءها. فهي بعد الخُضْرَةِ والنُّضَارَةِ والبَهْجَةِ، تصبحُ بمراد الله عابسةً قاتمةً لا جَمَالَ فيها ولا رَوْعَةً. إنها في نُضْرَتِهَا ثم صيرورتها إلى الزوال تُشْبِهُ حَالَ نَبَاتٍ أَخْضَرَ فِيهِ زَهْرٌ وَنُضْرَةٌ وَحَبٌّ، نَبَتَ وَتَكَوَّنَ بماء السماء، ثم بعد هذا كله أصبح هَشِيمًا أي يابساً، تَذْرُوهُ الرِّيحُ، أي تُفَرِّقُهُ وتنتثره ذات اليمين وذات الشمال. (وكان الله على كل شيء مقتدرًا) أي والله قادرٌ على الإنشاء والإفناء، وعلى كل الأحوال، حال الخضرة والنضرة، وحال اليُبْسِ والهلاك والفناء، فلا ينبغي للعاقل أن يَعْتَرَّ بإقبال الدنيا أو يفخر بها أو يتكبر بسببها".^(٢)

المبحث الثاني: المآخذ على (التفسير المنير)

قال صاحبُ (كشف الظنون): "ولا يخفى عليك أن التعقُّبَ على الكتبِ سيِّمًا الطويلة سَهْلٌ بالنسبة إلى تأليفها ووضعها وترصيفها، كما يُشَاهَدُ في الأبنية العظيمة، والهيكل القديمة، حيث يَعْتَرِضُ على بانيتها مَنْ عَرِيَ في فَنِّهِ عن القوى والقُدْر، بحيث لا يقدرُ على وضع حَجَرٍ على حجر. وقد كَتَبَ أستاذُ البُلْغَاءِ القاضي الفاضلُ عبدُ الرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني؛ معذراً عن كلامِ استدركه عليه: (إنه قد وَقَعَ لي شيءٌ، وما أدري أَوْقَعَ لَكَ أم لا! وها أنا أُخْبِرُكَ به؛ وذلك أني رأيتُ أنه لا يَكْتُبُ إنسانٌ كتاباً في يومه، إلا قال في غدٍ: لو غَيَّرَ هذا لكانَ أحسنَ،

(١) الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص٥٩٦.

(٢) الزحيلي، التفسير المنير، ج٨، ص٢٨٤، وانظر أيضاً: ج٢، ص١٧٩، ج٢، ص٢٤٧، ج٦، ص٢٤٢، ج٧، ص٣٤٨، ج٩، ص١٨٨، ج١٣، ص٢٨٦، ج١٤، ص٢٨١.

ولو زيدَ هذا لكانَ يُستحسن، ولو فُدمَ هذا لكانَ أفضل، ولو تُركَ هذا لكانَ أجمل، وهذا من أعظم العبير، وهو دليلٌ على استيلاء النَّقص على جُملة البشر) انتهى. هذا اعتذارٌ قليلٌ المقدار عن جميع الإيراداتِ والأنظارِ...^(١).

وبمثلِ اعتذار (حاجي خليفة) هذا أقدمُ اعتذاري سلفاً عما يكونُ في سرِّدِ المآخذِ على (التفسير المنير) من استدراقاتٍ وتعقباتٍ علمية؛ فالعصمة لكتاب الله، وكلُّ كاتبٍ يؤخذُ منه ويُردُّ، وكلُّ كتابٍ سوى القرآن فيه ما يُحسبُ له، وفيه ما يُحسبُ عليه.

وقد تَوَحَّيْتُ في هذه المآخذِ أن تكونَ عامةً في التفسيرِ كلِّه؛ لئشكَلَ صفةً ظاهرةً عليه، ولهذا لنْ أذكرَ بعضَ الملحوظاتِ الجزئية التي تتصلُّ بقضايا تفصيلية لا يخلو منها أيُّ تفسير؛ لأنَّ المقصودَ هنا الدراسةُ العامة (للتفسير المنير) بما يضعُّ القارئُ في صورة المطَّع عليه، العارف بخصائصه ومآخذه.

وسأعرضُ لهذه المآخذِ في ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: كثرة التكرار والتطويل مع ضعف أسلوب الكتابة

لئن كانَ مما يُسجَلُ للأستاذ الزحيلي في تفسيره يُسرُّ الأسلوب وسهولة العرض، فإنَّ مما يُؤخذُ عليه أنَّ أسلوبَ الكتابة لم يكنْ بالمستوى المنشود بلاغةً وبياناً، وحُسن انتقاءٍ للألفاظ والعبارات. والمعهودُ من المفسر أن يكون متأثراً في أسلوب كتابته بالقرآن الذي لا يُسامى روعةً وبيان، وبراعة إيجاز، وديقة إيجاز.

ولعلَّ السببَ في ذلك أنَّ التخصصَ الدقيقَ لكاتب التفسير إنما هو أصول الفقه والفقه المقارن، ويُدرِكُ القارئُ الفرقَ بين أساليب الفقهاء وأساليب المفسرين في الكتابة، ولكنَّ هذا لا يُعفي الفقيه الذي يعرضُ لتفسير القرآن من الجِرسِ على الرُقيِّ بأسلوبه رُقياً يناسبُ جلال القرآن وجماله.

وغنيُّ عن البيان هنا أنَّ البلاغة والفصاحة ورُقيَّ الأسلوب لا تعني بحالٍ الإغرابَ أو التعقيد، فلا يمكن إذاً الاعتلالُ لضعفِ الأسلوب بقصدِ التيسير في عرض معاني القرآن للمتقنين على اختلاف مشاربهم وثقافتهم، فإنَّ المثقف الذي يقرأ (في ظلال القرآن) يعيشُ متعةً أدبية رائعة، تنضافُ إلى سيل الفوائد التربوية والوجدانية، والدعوية والهدائية المبتوثة فيما كتبه سيد قطب رحمه الله، ولا يجد المثقف عنتاً في فهمه أو تدوُّفه.

وسمَّةُ أخرى بارزةٌ جداً في (التفسير المنير)، وهي كثرة التكرار والتطويل، دونَ فائدة تُذكر، أو معلومة تُسجَل، لا أقولُ على مدى صَفحات، ولكن على مدى مُجلِّدات! فإذا استثنينا

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج١، ص١٩.

آيات الأحكام، لم نجد في الغالب شيئاً جديداً يذكره المؤلف فيما سمّاه (فقه الحياة أو الأحكام) زيادةً على ما ذكره فيما سمّاه (التفسير والبيان).

وأذكر هنا مثالين على ذلك، ثم أشير إلى أمثلة أخرى كثيرة:

أولاً: عند تفسير قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿يَبَيِّنْ لَهُمْ أَسْمَاءَ الَّذِينَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي

فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿١٢٢﴾ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي فِيهَا نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ فِيهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُكَ شَفَعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿١٢٣﴾ (البقرة/١٢٢-١٢٣) قال الأستاذ الزحيلي: " (التفسير والبيان) يُكْرَرُ المولى سبحانه للتأكيد تذكير اليهود بالنعم التي أنعم الله بها عليهم، لتجديد تفهيم ونشاطهم، وتشجيعهم وحفز هممهم، وبعث نفوسهم على الإيمان، وحثهم على اتباع النبي الأُمِّي الذي يجدون صبقته في كُنُوبهم. ثم قرَن الله تعالى بالعظة والتذكير التخويف من حساب يوم القيامة. ففي الآية الأولى يعظ الله اليهود الذين كانوا في عصر التنزيل، ويذكرهم بالنعم الكثيرة الدنيوية والدينية التي أنعم بها على آبائهم، بإنقاذهم من أيدي عدوهم، وإنزاله المن والسلوى عليهم، وتمكينهم في البلاد بعد المذلة والقهر، وإرساله الرسل منهم، وتفضيلهم على عالمي زمانهم، حين كانوا مطيعين للرسل، مصدقين لما جاءهم من عند ربهم، حتى يتركوا ضلالهم، ويثوبوا إلى رشدهم. ومن أجل النعم التوراة المنزلة عليهم، فمن شكر النعمة وأمن بجميع ما فيها، أمن بالنبي صلى الله عليه وسلم المبشر به فيها.

وفي الآية الثانية يحذرهم الله من عذاب يوم القيامة بسبب تحريف التوراة، والتكذيب برسول الله محمد صلى الله عليه وسلم. ذلك اليوم الذي لا تقضي فيه نفس عن نفس شيئاً من الحقوق التي لزمها، فلا تواخذ نفس بذنوب أخرى، ولا تدفع عنها شيئاً، ولا تؤخذ منها فدية تنجو بها من النار، ولا يشفع بما يجب عليها شافع، ولا ناصر ينصرهم، فيمنع عنهم عذاب الله".

ثم عَنَوَنَ الزحيلي عنواناً آخر فقال: "(فقه الحياة أو الأحكام) تؤكد هذه الآية ما جاء في صدر السورة، لحث اليهود وغيرهم على اتباع الرسول النبي الأُمِّي المطابقة صبقته لما في التوراة، وتأميرهم ببواعث الإيمان: وهي تذكُر النعم الدينية والدنيوية التي أنعم الله بها على آبائهم، والإقلاع عن حسد بني عمهم من العرب على ما رزقهم الله من إرسال خاتم النبيين منهم، وألا يحملهم ذلك الحسد على مخالفته وتكذيبه. فإن أبوا فإن مصيرهم المحتوم هو الحساب الشديد يوم القيامة، المحقق الوقوع والنتيجة أو الأثر وهو العقاب، دون أن ينفع الوسطاء أو الشفعاء، والبدل أو الفداء، والنصر أو المنع من العذاب، ويكون كل امرئ مسؤولاً عن نفسه، ولا يسأل أحد عن غيره، كما قال تعالى: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ (الطور/٢١)، ﴿وَلَا تُزْرُ وَارِدَةٌ وَرَدَّ

أُخْرَى﴾ (الأنعام/١٦٤)".^(١)

(١) الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص٣٢٥-٣٢٦.

ثانياً: وعند تفسير قوله تعالى في سورة مريم: ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَّوَلَدًا ﴿٧٧﴾ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ﴿٧٩﴾ وَنَزَّلْنَاهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِنَا فَردًا ﴿٨٠﴾ (مريم/٧٧-٨٠) قال الأستاذ الزحيلي: " (التفسير والبيان) ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَّوَلَدًا ﴿٧٧﴾ أي أأخبرك بقصة هذا الكافر الذي تجرأ على الله وقال: لأعطين في الآخرة مالا وولداً. وإيراد هذه القصة على سبيل التعجب للبشر. ثم قنذ الله تعالى قوله بعدم اعتماده على دليل غيبي أو عهد من الله، فقال: ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ أي إن دعواه تلك تعتمد على أحد أمرين: إما علم الغيب، وإما عهد من الله، فهل اطلع على الغيب حتى يعلم أنه في الجنة، أو أخذ العهد الموثق من الله بذلك؟ والعهد عند الله للرحمة: أن يدخل المؤمن الجنة إذا قال: لا إله إلا الله، وعمل الصالحات. وقوله (أطلع الغيب) إشارة إلى أن الحصول على علم الغيب أمر صعب شاق؛ لأن الله لا يطلع غيبه إلا من ارتضى من رسول.

ثم هدده تعالى بقوله: ﴿ كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ﴿٧٩﴾ وَنَزَّلْنَاهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِنَا فَردًا ﴿٨٠﴾ (كلا) كلمة رذع وزجر لما قبلها، وتأكيد لما بعدها، ولم ترد في النصف الأول من القرآن. والإتيان بسين التسوية في قوله (سنكتب) مع أنه يكتب من غير تأخير لمحض التهديد من المتوعد. أي ليس الأمر على ما قال، بل سنحفظ ما يقول، فنجازيه به في الآخرة، ونزيده عذاباً فوق عذابه، ونمده بالعذاب مداً في الدار الآخرة على قوله ذلك، وكفره بالله في الدنيا، مكان ما يطلبه من المدد بالمال والولد، جزاء عمله، ونمئته فترته المال والولد الذي يقول إنه يؤتاه، ونسلبه إياه، ويأتينا يوم القيامة فرداً لا مال له ولا ولد مما كان معه في الدنيا، لأننا نسلبه إياه، فكيف يطمع أن نُعطيه؟! وهذا كقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَرَكَّبْتُمْ مَا حَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ﴿٩٤﴾ (الأنعام/٩٤) .

ثم عنون الزحيلي عنواناً آخر، فقال: " (فقه الحياة أو الأحكام) هذه قصة رجل آخر هو العاص بن وائل، وهي من أعاجيب القصص التي تدل على سُخْفِ الكافر، وسذاجة تفكيره، وتمنيهِ الأمانِ المعسولة، وهو سيجد نقيضها تماماً في عالم الآخرة. إنه بالرغم من كفره الشديد بآيات الله، وإنكاره البعث واستهزائه به، يتأمل أن يُعطى في الآخرة المال الوفير، والولد الكثير. وليس لديه برهان أو وثيقة على ما يقول. ومثل هذا القول يحتاج إلى أحد أمرين: إما الاطلاع على الغيب أو اتخاذ عهد موثق عند الله.

فهل علم الغيب حتى يعلم أنه في الجنة أم لا، أم عاهد الله تعالى بالتوحيد والعمل الصالح والوعد أن يدخله الجنة؟! لم يكن كل ذلك، لم يطلع على الغيب، ولم يتخذ عند الرحمن عهداً، وسبحفظ الله عليه قوله، فيجازيه به في الآخرة، وسيزيده عذاباً فوق عذاب، ويسلبه ما أعطاه في

الدنيا من مال وولد، ويأتي منفرداً لا مال له ولا ولد، ولا عشيرة تنصره، ثم يُزجُّ به في نار جهنم، جزاء عمله المنكر، وكفره الظاهر" (١).

ولعلَّ القارئَ يلاحظُ التكرارَ الواضحَ في هذين المثالين، فيقيسُ عليه الأمثلة الأخرى، ويقفُ على هذا المسلك من المؤلف الذي فيه إرهاقٌ للقارئ، وإعنائٌ له. ولا أظنُّ من المبالغة أن يُقال: إنَّ من الممكن أن تُختصَّرَ مجلِّداتُ (التفسير المنير) – وهي خمسة عشر مجلِّداً – إلى ثلاثة مجلِّدات أو أربعة، دونما أيِّ إخلالٍ بالكلام، أو إنقاصٍ للمعلومات.

ولقد أسهمَ في كثرة التكرار والتطويل طريقة الزحيلي في تقسيم الآيات القرآنية إلى وحدات ومقاطع، يبحث في كلٍّ منها الإعراب، والبلاغة، والمفردات اللغوية، والتفسير والبيان، وفقه الحياة أو الأحكام، وإن لم تكن الآيات آيات أحكام أصلاً... وكثيراً ما تكون الوحدة أو المقطع آية واحدة من القرآن. وقد ذكرت الأمثلة على ذلك في المبحث الثاني (تقويم خطة التفسير المنير).

ولا شك أن جعل آية قرآنية واحدة موضوع وحدة أو مقطع في التفسير، تُبحث فيه خمسة مباحث أو أكثر – وهي لا تحتاج أصلاً إلى أن تكون وحدة برأسها – كان كفيلاً بزيادة التكرار والتطويل الذي أثمر لنا خمسة عشر مجلِّداً، وما يزيد على (٩٠٠٠) صفحة.

المطلب الثاني: ندره التمحيص والتحقيق وقلة التوثيق

عرَضَ الدكتور بديع السيد اللحام في كتابه (وهبة الزحيلي – العالم الفقيه المفسر) لمؤلفات الزحيلي، وحين ذكر (التفسير المنير) قال: "وهذا التفسير قدَّم فيه الأستاذ الدكتور محاولة جادة ليكون عصري الأسلوب والعرض، قديم الأصول والمادة، يجمع بين أصالة القديم وعراقتيه، وروعة الجديد وجاذبيته، تلبية لحاجة أهل هذا العصر" (٢).

ومع إقراره بأن تفسير الزحيلي عصري الأسلوب والعرض، قديم الأصول والمادة، فلستُ أوافق الأستاذ اللحام في أنه جاء مُلبياً لحاجة العصر؛ ذلك أن القارئ في (التفسير المنير) لا يكاد يلمس أثراً من آثار الواقع المعاصر الذي يحياه المفسر حفظه الله، سوى طائفة قليلة من إشارات موجزة إلى بعض القضايا المعاصرة التي حام حولها الأستاذ الزحيلي بعبارة أو جملة أو فقرة في الأكثر الغالب، وشيء من التفصيل في القليل النادر، كما تبين لنا في المطلب الثاني من المبحث الأول. ولولا تلك الإشارات لصحَّ لمؤثريه أن يحسب أن هذا التفسير من التفاسير القديمة في المادة، وإن لم يكن كذلك في الأسلوب.

(١) الزحيلي، التفسير المنير، ج٨، ص٥٠١-٥٠٣، وانظر أيضاً: ج١، ص٧٩٤-٧٩٧، ج٢، ص٢٩٤-٢٩٦، ج٣، ص٣٥٦-٣٥٩، ج٤، ص١٨٠-١٨٢، ج٥، ص٢٠٨-٢٠٩، ج٦، ص٣٢٧-٣٣٠، ج٧، ص١٥٩-١٦٣، ج٨، ص٣٠-٣٢، ج٩، ص٤٧-٥٣، ج١٠، ص١٥٧-١٥٩، ج١١، ص١٧-٢٢، ج١٢، ص٢٩٠-٢٩٧، ج١٣، ص١٣٨-١٤٦، ج١٤، ص١١٨-١٢٢، ج١٥، ص٣٨٧-٣٨٩.

(٢) اللحام، وهبة الزحيلي – العالم الفقيه المفسر، ص١١٧.

ولا يقتصر الأمر على القضايا المعاصرة، فقارئُ التفسير لن يجد أيضاً أثراً من آثار تفاعل المفسر نفسه مع القرآن ومعايشته له، تدبراً واستنباطاً ومحاولة فهم، وهو الكتاب الذي لا تنقضي عجائبه، ولا تفتنى غرائبه، ولا يخلق على كثرة الرد، ولا يشبع منه العلماء. ولقد عهدنا في التفاسير القديمة والحديثة أن نجد أثراً لشخصية المفسر واجتهاده في فهم القرآن، سواء أكان هذا الأثر بارزاً أم لا، أما (التفسير المنير) فلم نجد فيه شيئاً من ذلك؛ ولذلك وجدنا الأستاذ للهام يصفه بأنه (عصري الأسلوب والعرض، قديم الأصول والمادة).

ثم إن (التفسير المنير) يفتقر في مادته إلى كثير من التحقيق والتمحيص، سواء في روايات أسباب النزول، أم في الترجيح بين أقوال المفسرين، مع أن المؤلف وعد بذلك في مقدمة تفسيره، وجعله من أصول منهجه حين قال في تقديم الطبعة الثانية: "وأؤكد في هذه الطبعة على منهجي في التفسير، وهو الجمع بين المأثور والمعقول، المأثور في السنة النبوية وأقوال السلف الصالح، والمعقول الملتمزم بالأصول المعتمدة، وأهمها ثلاثة: ١- البيان النبوي الثابت، والتأمل الدقيق جداً في مدلول الكلمة القرآنية والجملة، وسياق الآية وسباقها وأسباب نزولها، وعمل المجتهدين وكبار المفسرين والمحدثين وثقات أهل العلم. ٢- رعايته وعاء القرآن الكريم الذي احتضن أي كتاب الله المعجز إلى يوم القيامة، وهو اللغة العربية في أرفع أسلوب، وأعلى بيان، وأبلغ كلام. ٣- تمييز الآراء والأقوال في مختلف التفاسير بالاحتكام إلى مقاصد الشريعة الغراء، أي الأسرار والغايات التي ترمي الشريعة إلى تحقيقها وتأصيلها".^(١)

ولكن الذي يقرأ التفسير لا يجد ما ذكره المؤلف في هذا التقديم من (التأمل الدقيق جداً) في دلالات الكلمات والجمل القرآنية، وأقوال المفسرين في معانيها، ولا يكاد يعثر على شيء من التحقيق أو التمحيص إلا في القليل النادر، الذي ينقل فيه الزحيلي ترجيح من سبقه أو يعتمد عليه.

وحتى لا يُظن أن هذا الكلام تعسف أو إجحاف بحق المؤلف. أذكر هنا مثالين على ترجيحات نقلها الزحيلي عن غيره، ومثالين آخرين على قضايا كانت حرة بالتحقيق والتمحيص والترجيح، ولكن المؤلف لم يفعل من ذلك شيئاً. ثم أحيل إلى أمثلة أخرى على كلا النوعين في مواضع من (التفسير المنير).

أ. أمثلة على ترجيحات منقولة

أولاً: قد تقدم في المآخذ على خطة المؤلف أنه قد يذكر سبب نزول ضعيفاً، ويُعَوَّن له بعنوان بارز، ثم ينص على ضعفه، وأن هذا مخالف لما التزمه في الخطة من (تبذ الضعيف من أسباب النزول). وقد ذكرت هناك أمثلة على هذا. وأذكر هنا مثالاً آخر رد فيه المؤلف سبب

(١) الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص٦.

نزول، ولكن لا بكلامه وترجيحه، بل بكلام غيره وترجيحه، وهذا هو المقصود من سَوِّق هذا المثال هنا.

فقد ذكرَ الزحيلي سببَ النزول الضعيفَ الواردَ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَوَجَعَلْنَاهُ قُرْآنًا

عَجَبًا لِقَالُوا لَوْلَا فَصَّلَتْ آيَاتُهُ عَجَبًا وَعَرَفًا﴾ (فصلت/٤٤)، وهو ما أخرجَه ابنُ جريرٍ عن سعيد بن جبير قال: "قالت قریش: لولا أنزلَ هذا القرآنُ أعجيباً وعريباً؟ فأنزلَ اللهُ: ﴿لِقَالُوا لَوْلَا فَصَّلَتْ آيَاتُهُ﴾ الآية. ثم قال الزحيلي: "والمرادُ أنَّ نزولَ هذه الآية بسببِ تعنتِ الكفار". ثم قال تحت عنوان (المناسبة): "الواقعُ أنَّ سببَ النزولِ هذا لا يُقِيلُ؛ لأنه كما ذكرَ الرازيُّ يقتضي ورودَ آياتٍ لا تَعْلَقُ لبعضِها ببعض، مما قد يؤدي إلى الطعن في عَدَمِ انتظامِ القرآن، فضلاً عن ادعاء كونه مُعْجِزاً. والحقُّ أنَّ هذه السورة من أولها إلى آخرها كلامٌ واحد، على ما حكى تعالى عنهم من قولهم: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْتَمَةٍ وَمَا نَدْعُونَ بِإِلَهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ﴾ (فصلت/٥). وهذا الكلام متعلقٌ به، وجوابٌ له".^(١)

ثانياً: وفي تفسير قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿وَإِذَا ذُكِرْتِ رَبِّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ، وَلَوْلَا عَلَيْنَا

أَذْنُوبُهُمْ نُفُورًا﴾ (الإسراء/٤٦) قال الأستاذ الزحيلي: "قيل: دَخَلَ مَلَأٌ من قریش على أبي طالب يزورونه، فدَخَلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، فقرأ، ومرَّ بالتوحيد، ثم قال: يا معشرَ قریش، قولوا: لا إله إلا اللهُ، تملكونَ بها العرب، وتدينُ لكم العجم، فقولوا، فنزلت الآية. قال أبو حيان: والظاهرُ أنَّ الآية في حالِ الفارين عند وقتِ قراءته القرآن، ومروره بتوحيد الله تعالى، والمعنى: إذا جاءت مواضع التوحيد، فرَّ الكفارُ إنكاراً له، واستبشاعاً لرفضِ آلهتهم وأطراحها"^(٢).

ب. أمثلة على قضايا لم تُحَقَّقْ

أولاً: قال الأستاذ الزحيلي في سياق حديثه عن التكليف: "وأما الذين جاؤوا على قِثْرَةٍ من الرُّسُلِ كأهلِ الفترة في عصرِ الجاهلية، فلا يُكَلَّفون في رأي الجمهور بشريعة، ولا يُعَدَّبون في الآخرة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء/١٥). وقال جماعة من العلماء: إنهم يُكَلَّفون ويُعَدَّبون؛ لأنَّ العقلَ وَحْدَهُ كافٍ في التكليف، فمتى أوْتِيَهُ الإنسانُ وَجَبَ عليه النظرُ في مَلَكُوتِ السماوات والأرض، والتدبُّرُ والتفكُّرُ في خالقِ الكون، وما يجبُ له من عبادة وإجلال، بقدر ما يهديه عقله، ويصلُ إليه اجتهاده، وبذلك ينجو من العذاب"^(٣).

(١) الزحيلي، التفسير المنير، ج١٢، ص٥٧٢-٥٧٣.

(٢) الزحيلي، التفسير المنير، ج٨، ص٩٦. وانظر أيضاً ج٢، ص١٤٠، وج١٢، ص٦٢.

(٣) الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص٧٠.

وهكذا يذكر الزحيلي القولين في المسألة، ويدع القارئ المتقف غير المتخصص في حيرة من أمره، بين قولين لا يستطيع مبرر الراجح منهما، في مسألة تعنيه وترد على خاطره، ويهمه معرفة وجه الحق فيها، حتى لا يظل عرضة للوساوس والهواجس، أو الشكوك والشبهات، وهي حكم أهل الفثرة، ومن على شاكلتهم ممن لم تبلغهم الدعوة! كان من حق القارئ على المؤلف أن يخصص له القولين، ليخرج له بقول فصل راجح، يطمئن إليه، ويعتمد عليه.

ثانياً: وعند تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ﴾ (الزلزلة/٦) يذكر الأستاذ الزحيلي قولين للمفسرين في معنى (الصدور) الوارد في الآية الكريمة، ولكن لا يرجح بينهما، ولا يعلق بما يفهم أن القولين محتملان مثلاً. يقول: "أي في هذا اليوم المضطرب، وفي يوم الخراب المدمر، يصدرون الناس من قبورهم إلى موقف الحساب، مختلفي الأحوال، فبعضهم أمين، وبعضهم خائف، وبعضهم يلون أهل الجنة، وبعضهم يلون أهل النار، ليُرِيَهُمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ مَعْرُوضَةً عَلَيْهِمْ. هذا ما يراه بعض المفسرين كالشوكاني، فالصدور على هذا الرأي هو قيامهم للبعث بعد أن كانوا مدفونين في الأرض، و(أشتاتاً) فرقا: مؤمن، وكافر، وعاص، سائرون إلى العرض ليُرَوْا أَعْمَالَهُمْ. وقال آخرون كابن كثير: يرجعون عن موقف الحساب أشتاتاً، أي أنواعاً وأصنافاً، ما بين شقي وسعيد، مأمور به إلى الجنة، ومأمور به إلى النار، ليُجَازَوْا بما عملوه في الدنيا من خير أو شر، فيكون المراد بقوله: (ليُرَوْا أَعْمَالَهُمْ) ليُرَوْا جزاء أَعْمَالِهِمْ، وهو الجنة أو النار" (١).

ويقتضيني الإنصاف أن أذكر هنا أن الأستاذ الزحيلي قد يرجح باستقلاله بعض الأقوال التي يلوح فيها القول الراجح، ويستبين فيها المعنى الظاهر. كمسألة إبليس، أمن الملائكة هو أم من الجن؟ فقد ذكر الزحيلي القولين فيها ثم قال: "والراجح لدي هو القول الأول - (أي إن إبليس من الجن) - لصريح آية: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ (الكهف/٥٠)، ولأن إبليس قد عصى أمر ربه، والملائكة لا يعصون الله ما أمرهم" (٢).

ومثل هذه المسألة مسألة الاستثناء الوارد في قوله تعالى: ﴿خَلْقَ لِبَنَاتٍ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا سَاءَ رِبِّي﴾ (هود/١٠٧)، فقد قال الزحيلي عندها: "يُراد بهذا الاستثناء الدلالة على الثبوت والاستمرار؛ لأنه ثبت خلود أهل الجنة وأهل النار فيهما إلى الأبد من غير استثناء. والمقصود بذلك بيان أن الخلود بمشيئة الله تعالى، ولا يخرج شيء في الدنيا والآخرة عن المشيئة

(١) الزحيلي، التفسير المنير، ج١٥، ص٧٥٥، وانظر أيضاً: ج١، ص١٣٩، ج١، ص٢٩١، ج٤، ص٤١٣، ج٨، ص٥٥، ج٨، ص٥٢٢، ج١٥، ص٤٤٤.
(٢) الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص١٤٦.

الإلهية، وهو كقولهِ تعالى: ﴿ قَالَ النَّارُ مَثُونَكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ (الأنعام/١٢٨)، وقولهِ: ﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ (الأعراف/١٨٨)، وقولهِ: ﴿ سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى ﴿١﴾ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى ﴾ (الأعلى/٦-٧). والمرادُ بذلك كُله تقييدُ الأحكام بمشيئة الله تعالى فقط، لا لإفادة عدم عمومها، وهذا هو الظاهرُ الراجح^(١). ثم ذكّر الأقوال الأخرى المرجوحة.

وفي تقديرِي أنّ مثلَ هذه الترجيحات التي وَضَحَ فيها الدليل، واستبانَ فيها السبيل، ومالَ إليها من العلماء القَبِيل، ليست هي المقصودة عند إطلاق لفظ التحقيق والتدقيق، وما سمّاه المؤلفُ في مقدمة تفسيره: (تمحيص المنقول في تفاسيرنا)، وإنما يعني التحقيق والتدقيق أول ما يعني تمحيص تلك المسائل التي اشتبكت فيها الأذهان، واشتجرت فيها الأفهام، ولم يستثن فيها القولُ الفصل، ولم يظهر فيها وجه الحق. فمثلُ هذا التمحيص لا يقومُ به إلا المحققون المدققون من علماء الأمة، فيكونُ مَثَارَ إعجابٍ، وموضعَ ثناء.

وإذا كان التمحيصُ والتحقيقُ في (التفسير المنير) نادراً، فقد كان توثيقُ النُقول نادرًا كذلك، وهذا يتنافى مع مُسَلّمات البحث العلميّ في العصر الحاضر، وليس التوثيقُ بالأمر الصعب أو العزيز. وإذا لم يُوثق المعنى الواضح والقولُ البينُ الذي اتفق عليه المفسرون أو قال به جمهورُهم، فلا مناصَ من توثيق الأقوال والآراء المتميّزة لبعض المفسرين.

ولذلك كانت طريقة الصابوني صاحب (صفوة التفاسير) في التوثيق أقرب إلى المنهج العلميّ من طريقة الأستاذ الزحيلي، الذي قال في مقدّمة تفسيره: "ولستُ بحاجة كثيرة إلى الاستشهاد بأقوال المفسرين، وإنما أذكرُ أولى الأقوال بالصواب بحسبِ قُرْبِ اللفظ من طبيعة لغة العرب وسياق الآية"^(٢).

وأذكرُ هنا على سبيل المثال لا الحصر ثلاثة أمثلة على آراء متميّزة، كانت حريّة بالتوثيق، ولكن لم يوثقها الأستاذ الزحيلي. ثم أحيلُ إلى أمثلة أخرى كثيرة، في مواضع مختلفة من (التفسير المنير).

أولاً: قال الزحيلي في تفسير قوله تعالى: ﴿ فِي سِدْرٍ مَّخْضُورٍ ﴿٣٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنْضُورٍ ﴿٣٩﴾ وَظِلِّ مَمْدُودٍ ﴿٤٠﴾ وَمَأْوَى مَسْكُوبٍ ﴿٤١﴾ وَفِكَهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٤٢﴾ لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾ (الواقعة/٢٨-٣٣): "ويلاحظ أنه قدّم الشجرَ المورقَ على الشجرِ المنمر، على طريقة الارتقاء من نعمة إلى نعمة فوقها، والفاوكة أتمُّ

(١) الزحيلي، التفسير المنير، ج٦، ص٤٧٥.

(٢) الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص١١.

نعمة. وذكر الأشجار المورقة بأنفسها، وذكر أشجار الفاكهة بثمارها؛ لأنَّ حُسْنَ الأوراق عند كونها على الشجر، وأما الثمارُ فهي في أنفسها مطلوبة، سواء كانت عليها أو مقطوعة. ووصفَ الفاكهة بالكثرة لا بالطيب واللذة؛ لأنَّ طيبها معروفٌ بالطبيعة، والمقصودُ بيانُ الكثرة والتنوع لإفادة التَّنعُّمِ الواسع. ووصفها بقوله (لا مقطوعة) للدلالة على أنها ليست كفواكه الدنيا، فإنها تنقطع في أكثر الأوقات والأزمان، وفي كثير من المواضع والأماكن. كما أنه وصفها بكونها غير ممنوعة بثمن أو عوض أو غيره، خلافاً لفاكهة الدنيا التي تُمنع عن البعض. وقدَّم كونها غير مقطوعة على المنع؛ لأنَّ القطعَ للموجود، والمنع بعد الوجود، لأنها تُوجدُ أولاً ثم تُمنع^(١).

وكلُّ هذا الكلام الطويل، الرائق الجميل، يكادُ يكونُ منقولاً بحروفه عن الفخر الرازي دون أية إشارة إليه!^(٢)

ثانياً: وعند تفسير قوله تعالى: ﴿بَرِّحِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (البقرة/١١٧) قال الزحيلي: "وبمناسبة قوله سبحانه: {وإذا قضى أمراً} ذكر العلماء أن الأمر يأتي في القرآن على أربعة عشر وجهاً..."^(٣) وذكر أربعة عشر معنى لكلمة (الأمر) في القرآن، في سياق طويل بلغ قرابة الصفحتين، نقله كاملاً عن القرطبي، ولكن دون أي توثيق!^(٤)

ثالثاً: وعند تفسير قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلْعَنُ مَا أَنزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنَّ لَكُم مَّا تَفْعَلُونَ﴾ (المائدة/٦٧) قال الزحيلي: "والحكمة في هذا الأمر بالتبليغ وتأكيد بقوله: (وإن لم تفعل) بجعل كتمان بعضه مثل كتمان كله، مع أن الرُّسُلَ معصومون من كتمان شيء مما أنزل إليهم، هو إعلام الرسول صلى الله عليه وسلم بأن التبليغ حتم لا يجوز له الاجتهاد بتأجيل شيء عن وقته. والحكمة بالنسبة إلى الناس أن يعرفوا هذه الحقيقة بالنص، فلا يختلفوا فيها"^(٥).

وهذا الكلام منقول عن (تفسير المنار)، بتصريف يسير أوزرته ركافة في العبارة، وخفاء في المعنى، وهذا نصه بتمامه: قال الشيخ رشيد رضا: "فإن قيل: إن الله تعالى قد عصم الرُّسُلَ عليهم السلام من كتمان شيء مما أمرهم بتبليغه، ولولا ذلك لبطلت حكمة الرسالة بعدم ثقة الناس بالتبليغ، فما حكمة التصريح مع هذا بالأمر بالتبليغ، وتأكيد بجعل كتمان بعضه كتمان كله؟ قلت: حكمته بالنسبة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم إعلام الله تعالى إياه بأن التبليغ حتم لا تخيير فيه، ولا يجوز كتمانه ولو مؤقتاً بتأخير شيء منه عن وقته على سبيل الاجتهاد؛ إذ كان

(١) الزحيلي، التفسير المنير، ج ١٤، ص ٢٧٤.

(٢) انظر الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج ١٠، ص ٤٠٦-٤٠٧.

(٣) الزحيلي، التفسير المنير، ج ١، ص ٣١٦.

(٤) انظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٢، ص ٨٥-٨٦.

(٥) الزحيلي، التفسير المنير، ج ٣، ص ٦١٧.

يجوزُ لولا هذا النصُّ أن يكون من اجتهاد الرسول تأخيرُ بعض الوحي إلى أن يقوى استعدادُ الناس لقبُوله، ولا يحملهم سماعه على رده، وإيذاء الرسول لأجله. وحكْمُهُ بالنسبة إلى الناس أن يعرفوا هذه الحقيقة بالنص، فلا يُعَدُّوا إذا اختلفوا فيها باختلاف الرأي والفهم" (١).

وليس معنى هذا الكلام أن (التفسير المنير) خالٍ من التوثيق، بل فيه توثيقاتٌ متعدّدة في مواضع مختلفة منه، ونقولاً معزّوةً إلى الفخر الرازي والقرطبي والألوسي ورشيد وغيرهم، ولكنَّ المستغربَ حقاً أن الزحيلي كثيراً ما يسكتُ عن توثيق نقولاته، لا سيما المقولات المتميِّزة لبعض المفسرين. وقد ذكرتُ بالنصِّ من (التفسير المنير) ثلاثة أمثلة على نقولاتٍ غير موثّقة، وأحيلُ القارئ إلى أمثلة أخرى كثيرة (٢).

المطلب الثالث: الاعتمادُ في قضايا البلاغة على (صفوة التفاسير)

من الغريب أن يعتمدَ الأستاذُ الزحيليُّ في قضايا (البلاغة) اعتماداً شبيهةً تاماً على ما ذكره الصابونيُّ في كتابه (صفوة التفاسير)، وقد نصَّ هو على ذلك حين قال في أحد الهوامش: "ملاحظةٌ عامّةٌ: اعتمدتُ في الإعراب على كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) لأبي البركات ابن الأنباري، واستفدتُ كثيراً في البلاغة من كتاب (صفوة التفاسير) للأستاذ محمد علي الصابوني. والمعوّلُ في الأصل على تفسير الكشاف والقرطبي وغيرهما في الأمرين" (٣).

والواقعُ أن القارئ في (التفسير المنير) يُدركُ أن (صفوة التفاسير) كان في الأعم الأغلب هو معتمداً الزحيليُّ في القضايا البلاغية والبيانية المتصلةً بآيات القرآن الكريم، ومع أنه ذكرَ أن المعوّلَ في الأصل على تفسير الكشاف والقرطبي إلا أننا لا نجدُ في مبحث (البلاغة) عند الزحيلي شيئاً من تذوّقات الزمخشري البيانية، أو نقولات القرطبي البلاغية، وإن وجدنا نزرأ يسيراً منها في (التفسير والبيان) لا في (البلاغة).

وفي رأيي أن (صفوة التفاسير) لا يرتقي إلى أن يكون مرجعاً من مراجع البلاغة القرآنية، وصاحبُه إنما كان يذكرُ إشاراتٍ وشذراتٍ مما يمتُّ إلى البلاغة القرآنية بصلّة، فليست في أحسن أحوالها إلا غيضاً من فيضها، كما نَبّه الصابونيُّ نفسه على ذلك بقوله: "ذكرنا الأمثلة البلاغية

(١) رشيد رضا، تفسير المنار، ج٦، ص٣٨٧.

(٢) انظر الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص١٦٩، ج١، ص٣٧٠، ج١، ص٦٩٠، ج٢، ص١٨٠، ج٥، ص١٠٩، ج٥، ص٢٧٢، ج٦، ص٢٥٣، ج٧، ص٤٩٠، ج٨، ص٢٨٥، ج٨، ص٤٨١، ج٩، ص١٧٣، ج٩، ص٢٢٥، ج١٠، ص٨٩، ج١٠، ص١٣٥، ج١١، ص١٠٨، ج١٢، ص٢٣٦، ج١٢، ص٤٩٤، ج١٣، ص٤٨٣، ج١٣، ص٥٦٩، ج١٤، ص١٣٩، ج١٥، ص٣٢١.

(٣) الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص٧٧ الهامش.

على سبيل المثال لا الحصر؛ لينذوق القارئ بعض روائع القرآن، وإلا فكلام الله معجزٌ، وفيه من الروائع البيانية، والصور البلاغية ما يتذوقه الإنسان، ويعجز عن وصفه اللسان^(١).

ولعلَّ عُدْرَ الصابوني في ذلك ما بنى عليه كتابه من الاختصار والاقتصار، أما الزحيلي الذي كتب (التفسير المنير) في خمسة عشر مجلداً، فقد كان حقُّ البلاغة القرآنية عليه أعلى وأسمى من الاقتصار على ما جاء في (صفوة التفاسير) من إشاراتٍ وشذرات.

على أنَّ هذه الشذرات التي نقلها الزحيلي عن الصابوني، تنطوي في بعضها على أخطاء من الناحية البلاغية والبيانية. أذكرُ منها هنا مثالين:

أولاً: عند قوله تعالى في سورة لقمان: ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ (لقمان/٢٢). قال الزحيلي: " (فقد استمسك بالعرورة الوثقى) تشبيه تمثيلي، شبه من تمسك بالإسلام بمن أراد الصعود إلى قمة جبل، فتمسك بأوثق حبل، وحذف أداة التشبيه للمبالغة"^(٢).

وهذا الكلام المنقول عن الصابوني مجانبٌ للصواب من الوجهة البيانية؛ إذ ليس في الكلام تشبيه أصلاً، وإنما الجملة الكريمة (استمسك بالعرورة الوثقى) استعارةٌ اختلفت جهاتُ نظر المفسرين في جعلها مُفْرَدَةً أو مُرَكَّبَةً، أعني تصريحية أو تمثيلية. وهذا الوجه الأخير أولى وأحسن. والدليل على أنَّ الكلام استعارةٌ لا تشبيهٌ أنَّ المُشَبَّه غيرُ مذكور في الآية الكريمة، وهو التمسك بالدين الحق والاعتقاد الصحيح الثابت بالبراهين. فقد حذف هذا المُشَبَّه، واقتصر على المُشَبَّه به المعبر عنه بقوله تعالى في الآية: (فقد استمسك بالعرورة الوثقى). وقد تقرر عند البلاغيين أنَّ الاستعارة تشبيهٌ حذف أحد طرفيه^(٣).

قال البيضاوي رحمه الله: " (فقد استمسك بالعرورة الوثقى) طلب الإمساك من نفسه بالعرورة الوثقى، من الحبل الوثيق. وهي مستعارةٌ لمُتَمَسِّكِ الحق من النظر الصحيح والرأي القويم"^(٤). وعلق الشهاب الخفاجي بقوله: "والمصنف رحمه الله جعل العرورة استعارةً تصريحية، فيكون (استمسك) ترشيحاً. وقيل: استعارةٌ أخرى تبعية. والزمخشري جعله تمثيلاً على تشبيه التدئين بالدين الحق والثبات على الهدى والإيمان بالتمسك بالعرورة الوثقى من الحبل المحكم المأمون انقطاعه، ثم ذكر المشبه به وأراد المُشَبَّه"^(٥).

(١) الصابوني، صفوة التفاسير، ص ٣٢ الهامش.

(٢) الزحيلي، التفسير المنير، ج ١١، ص ١٧٦ وانظر الصابوني، صفوة التفاسير، ص ٩٣٢.

(٣) انظر الهاشمي، جواهر البلاغة، ص ٢٣٩، وعباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص ١٨٨.

(٤) البيضاوي، أنوار التنزيل، ج ١، ص ٢٦٠.

(٥) الشهاب الخفاجي، عناية القاضي وكفاية الرازي، ج ٢، ص ٥٨٢-٥٨٣.

وقال الألوسي: "يجوز أن يكون في (العروة) استعارةً تصريحية، و(استمسك) ترشيحٌ لها أو استعارةٌ أخرى تبعية. ويجوز أن يكون تمثيلاً مبنياً على تشبيه الهيئة العقلية المنترعة من ملازمة الحق الذي لا يحتمل النقيض بوجه أصلاً، لثبوته بالبراهين النيّرة القطعية، بالهيئة الحسيّة المنترعة من التمسك بالحبل المحكم المأمون انقطاعه من غير تعرّض للمفردات. واختار ذلك بعضُ المحققين، ولا يخلو عن حُسن" (١).

ولا أدري كيف وقع الصابوني الذي هو مرجعُ الزحيلي في هذا الخطأ البلاغي، مع أنه خرّجَ نظيرةً آية لقمان - وهي آية البقرة - تخريجاً بيانياً صحيحاً حين قال عند قوله تعالى:

﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

(البقرة/٢٥٦): "(استمسك بالعروة الوثقى) استعارة تمثيلية، حيث شبه الاستمسك بدين الإسلام بالمستمسك بالحبل المحكم، وعدم الانفصام ترشيح لهذه الاستعارة" (٢).

ثانياً: وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ (الأعراف/١٧٢) نقل الأستاذ الزحيلي تحت عنوان (البلاغة) عن الصابوني قوله: "(وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ) فيه التفاتٌ من المتكلم إلى المخاطب، والأصل: وَإِذْ أَخَذْنَا" (٣).

وواضح أنّ الالتفات هنا ليس من التكلّم إلى الخطاب كما يقول الصابوني، ولكنه التفاتٌ من التكلّم في قوله تعالى في الآية السابقة: ﴿وَإِذْ نَفَخْنَا الْبُجُلَّ﴾ (الأعراف/١٧١)، إلى الغيبة في قوله سبحانه هنا: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ). فقد عبّر عن الذات الإلهية في الآية الأولى بضمير المتكلم (نا)، وعُدل في الثانية إلى الاسم الظاهر والتصريح بلفظ الربوبية (رَبُّكَ). والذي أوقع الصابوني في توهم أنّ الالتفات هنا من التكلّم إلى الخطاب إضافة لفظ الربوبية إلى ضميره عليه وآله الصلاة والسلام، فجعلَ خطابه عليه الصلاة والسلام الأسلوب الآخر الذي حصل به الالتفات.

والواقع أنّ هاهنا أمرين يُبحث عن نُكته كل واحد منهما، الأول: التفاتُ كلام الباري سبحانه من أسلوب التكلّم (أخذنا) إلى أسلوب الغيبة (أخذ ربك). الثاني: إضافة لفظ الربوبية إلى ضميره صلى الله عليه وآله وسلم. وقد ذكر أبو السعود النُّكته في هذين الأمرين حين قال عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ﴾ (الأعراف/١٧٢): "وإيثارُ الأخذ على الإخراج للإيدان بالاعتناء بشأن المأخوذ، لما فيه من الإنباء عن الاجتباء والاصطفاء، وهو السبب في إسناده إلى اسم الرب بطريق

(١) الألوسي، روح المعاني، ج٣، ص٢٢.

(٢) الصابوني، صفوة التفسير، ص١٣٨، ونقلها الزحيلي في التفسير المنير، ج١، ص٢٠.

(٣) الزحيلي، التفسير المنير، ج٥، ص١٦٥ وانظر الصابوني، صفوة التفسير، ص٤١٢.

الالنفات، مع ما فيه من التمهد للاستفهام الآتي. وإضافته إلى ضميره عليه الصلاة والسلام للتشريف" (١).

وإذا كان الزحيلي قد تابع الصابوني في مثل هذه الأخطاء البلاغية، فقد انفرد صاحب (التفسير المنير) بأخطاءٍ أخرى لسببَيْن، الأول: أنه تصرّف في بعض كلام الصابوني تصرّفًا مَخْلًا، جعله غير صحيح من الوجهة البلاغية. والثاني: أنه انفرد بذكر كلام آخر في (البلاغة) لم ينقله عن الصابوني، ولكنه أيضاً لا يصح من الوجهة البلاغية.

وأذكر هنا مثالا على كل من القضيتين، ثم أشير إلى أمثلة أخرى:

١. القضية الأولى، وهي التصرف المخل في كلام الصابوني

عند قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ ﴾ (آل عمران/ ١١٢) قال الصابوني تحت عنوان (البلاغة): " (ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ) فيه استعارة، حيث شَبَّهَ الذَّلَّ بالخياء المضروب على أصحابه، فالذَّلُّ محيطٌ بهم من كل جانب، فهي استعارة لطيفة بديعة" (٢).

وتصرّف الأستاذ الزحيلي في نقل هذا الكلام فقال: " (ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ) استعارة تبعية، حيث شَبَّهَ الذَّلَّ بالخياء المضروب على أصحابه، ثم حَذَفَ المُشَبَّهَ به وأتى بشيء من لوازمه، وهو الضرب" (٣).

وعبارة الزحيلي هذه لا تستقيم بيانياً؛ لأنه خلط فيها بين الاستعارة التصريحية التبعية، والاستعارة المكنية التخيلية، وأجراهما مجرى واحداً في وقت واحد، وهو ما لا يجوز من الوجهة البلاغية.

فالاستعارة في الآية الكريمة تحتل أن تكون تصريحية تبعية، وأن تكون مكنية تخيلية. ولكن عند إجراء الاستعارة لا بد من اختيار إحدى الطريقتين، ولا يجوز عدُّ الاستعارة تصريحية مكنية في آن واحد. وهذا ما نبّه إليه البلاغيون (٤).

ولو أن الأستاذ الزحيلي رجّع إلى المعتنين بالبيان من أهل التفسير لما وقع في هذا الخلط، ولو جدّهم يفضّلون بين الاستعارتين فصلاً واضحاً. فهذا الشهاب الخفاجي يقول عند الآية

(١) أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج ٣، ص ٢٨٩.

(٢) الصابوني، صفوة التفسير، ص ١٨٩.

(٣) الزحيلي، التفسير المنير، ج ٢، ص ٣٦١.

(٤) انظر الهاشمي، جواهر البلاغة، ص ٢٥٠، وعباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص ٢٢١.

المذكورة آنفاً: "وضربُ الدَّلَّةِ على تشبيهها بالقبَّةِ استعارةٌ بالكناية، وإثباتُ الضَّربِ تخييلٌ، أو تشبيهٌ إحاطتها واشتمالها عليهم به (أي بالضرب) استعارةٌ تبعيَّةٌ" (١).

وقال ابنُ عاشور عند نظيرتها - وهي آيةُ البقرة -: "فقوله: ﴿وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةَ وَالْمَسْكَنَةَ﴾ (البقرة/٦١) استعارةٌ مَكْنِيَّةٌ، إذ شَبَّهتِ الدَّلَّةُ والمسكنةُ في الإحاطة بهم وال لزوم بالبيت أو القبَّةِ يضربُها الساكنُ ليلزَمَها، وذكُرَ الضربُ تخييلٌ؛ لأنه ليس له شبيبةٌ في علائق المُشَبَّه. ويجوزُ أن تكونَ (ضُرِبَتْ) استعارةٌ تبعيَّةٌ وليس ثَمَّةُ مَكْنِيَّةٌ، بأن شَبَّهَ لزومُ الدَّلَّةِ لهم ولصوفها بلُصُوقِ الطينِ بالحائط" (٢).

٢. القضية الثانية: مثالٌ على القضايا البلاغية التي انفردَ بها الزحيليُّ، وليست صحيحة من الوجهة البلاغية

عند قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً جَزَاءً لِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (التوبة/٨٢) قال الأستاذ الزحيلي تحت عنوان (البلاغة): " (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً) فيه ما يُسمَّى بالمقابلة من أنواع الجناس" (٣).

وهذا كلامٌ عجيبٌ من الزحيلي، وخَلَطَ واضحٌ بين نوعين من المُحَسَّنات البديعيَّة، فالأولُ - وهو المقابلُ - بديعٌ معنوي، والثاني - وهو الجناسُ - بديعٌ لفظي. وما في الآية المذكورة قضيةٌ معنويَّةٌ لا لفظيَّةٌ، وهي المقابلةُ التي عرَّفها القزوينيُّ بقوله: "وهي أن يُؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثرٍ ثمَّ بما يقابلُ ذلك على الترتيب" (٤).

وأما الجناسُ فهو شيءٌ آخرٌ مختلفٌ تماماً، وهو أن يتَّفِقَ اللفطان في النُّطق ويختلفا في المعنى. وهو قسمان: جناسٌ تامٌّ، وجناسٌ ناقصٌ. فالتامُّ أن تتَّفِقَ الكلمتان في نوع الحروف وشكلها وعددها وترتيبها، والناقصُ أن تختلف الكلمتان في واحدٍ من الأربع (٥).

وأكتفي بهذه الأمثلة، وأحيلُ القارئَ إلى مواضع أمثلةٍ أخرى على ما ينتابُ القضايا البلاغية التي ذكرها الزحيليُّ من مجانبيةٍ للصواب، أو خَلَطٍ وإيهام (٦).

(١) الشهاب الخفاجي، عناية القاضي وكفاية الراضي، ج٣، ص١٠٩.

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١، ص٥٢٧.

(٣) الزحيلي، التفسير المنير، ج٥، ص٦٨٦.

(٤) القزويني، تلخيص المفتاح، ص٤٢٨.

(٥) انظر عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص٣٤٧.

(٦) انظر الزحيلي، التفسير المنير، ج١، ص٧٧، ج٨، ص١٧٦، ج٩، ص٥٠٢، ج١١، ص١٧٦.

وبذلك أنتهي من ذكر أهمّ المآخذ على (التفسير المنير) للأستاذ الزحيلي حفظه الله ونفع به المسلمين، تحرّيتُ فيها الدقة والاختصار، والعدل والإنصاف. والله ولي التوفيق، والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

الخاتمة

بعدَ هذه الجولة مع (التفسير المنير) للزحيلي أودُّ أن أسجّل فيما يأتي أهمّ النتائج التي توصلتُ إليها في هذا البحث:

١. إنَّ (التفسير المنير) قد امتازَ بعدة خصائص ومزايا، منها التزامُه بالخطّة التي وضَعها، ومنها تناوله لبعض القضايا المعاصرة الاجتماعية والسياسية والفقهية، ومنها يسرُّ أسلوب الكتابة، ومنها شمولُ مباحثه لما يتطلّبهُ القارئ من لغةٍ وبلاغةٍ وتشريعٍ وتفقيهٍ في الدين.
٢. لقد تبيّنَ لنا من خلال المبحث الثاني أنّ الزحيليّ قد التزمَ بالخطّة التي وضَعها لتفسيره من جهة تبويب المباحث وتسلسلها؛ إلا أنّ هذا الالتزام قد اعتراه ثغراتٌ متعدّدة، ومآخذٌ متنوّعة في تناول مفردات الخطّة والالتزام الموضوعيِّ بشروطها وتطبيقاتها.
٣. إنّ من أهمّ المآخذ على (التفسير المنير) قلة الإضافات التفسيرية على ما سبق به المفسرون القدماء والمحدثون، ونُدرة تنزيل الآيات القرآنية على الواقع المعاش الذي يحياهُ المفسر، وكثرة التكرار والتطويل مع ضعفٍ في أسلوب الكتابة، ونُدرة التحقيق والتمحيص للأراء التفسيرية، وقلة التوثيق للنقولات العلمية.
٤. قد يقال: إنه لا يخلو تفسيرٌ من مؤاخذاتٍ عليه واستدراكاتٍ؛ لأنه جهدٌ بشريّ، ونتاجٌ إنسانيّ. والجوابُ أنّ هذا البحثُ يسلمُ الضوء على هذه المؤاخذات، بعدَ أن أظهرَ ما في (التفسير المنير) من إيجابياتٍ، ولذا فهو يُبيّنُ القيمة العلمية للتفسير كلّها، من غير غلوٍّ ولا شططٍ.
٥. إنّ المآخذ المذكورة في هذا البحث هي نتاجُ قراءة الباحث لـ (التفسير المنير)، وتقويمه لمادته العلمية، فهي إذاً اجتهادٌ وتحليلٌ لاجتهادٍ آخر، أعني التفسير الذي كتبه الأستاذ الزحيلي حفظه الله. وكلا الاجتهادين عُرضةٌ للخطأ والصواب، والأخذ والرد. والله وحده هو الهادي إلى صراطٍ مستقيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

- الألويسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود. (١٩٩٧م). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. ط١. دار الفكر. بيروت.
- البيضاوي، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر. (١٩٧٤م). أنوار التنزيل وأسرار التأويل. ط١. دار صادر. بيروت.

- الترمذي، محمد بن عيسى. (١٩٩٦م). الجامع المختصر من السُّنَنِ. ط١. مكتبة المعارف. الرياض.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. (بدون تاريخ). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٩٩٥م). الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف (بهامش تفسير الكشاف). ط١. دار الكتب العلمية. بيروت.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. (٢٠٠١م). البحر المحيط في التفسير. ط١. دار الكتب العلمية. بيروت.
- رشيد رضا، محمد رشيد رضا. (١٩٩٩م). تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار). ط١. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الزُّحَيْلِي، أ.د. وهبة مصطفى. (٢٠٠٣م). التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج. ط٢. دار الفكر. دمشق.
- أبو السعود، محمد بن محمد العمادي. (١٩٩٤م). إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. ط٤. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر. (١٩٩٧م). عناية القاضي وكفاية الرازي (حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي). ط١. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الشوكاني، محمد بن علي. (١٩٩٤م). عناية القاضي وكفاية الرازي (حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي). ط١. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الصابوني، محمد علي. (٢٠٠٧م). صفوة التفاسير. ط١. المكتبة العصرية. بيروت.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. (١٩٨٤م). التحرير والتنوير. ط١. الدار التونسية. تونس.
- عباس، أ.د. فضل حسن. (٢٠٠٩م). البلاغة فنونها وأفانها (علم البيان والبدع). ط١٢. دار النفائس. عمان.
- العمري، أ.د. فضل حسن. (١٩٩٥م). مناهج البحث وتحقيق التراث. ط١. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- الفخر الرازي، محمد بن عمر. (٢٠٠١م). مفاتيح الغيب (التفسير الكبير). ط٤. دار الكتب العلمية. بيروت.
- القرطبي، محمد بن أحمد. (١٩٩٣م). الجامع لأحكام القرآن. ط١. دار الفكر. بيروت.

- الفزويني، محمد بن عبد الرحمن الخطيب. (١٩٩٤م). تلخيص المفتاح (ضمن مجموع مهمات المتون). ط١. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ابن كثير، إسماعيل بن محمد. (١٩٩٤م). تفسير القرآن العظيم. ط١. دار الفيحاء. دمشق.
- اللّحّام، بديع السيد. (٢٠٠١م). وهبة الزحيلي - العالم الفقيه المفسر. ط١. دار القلم. دمشق.
- مسلم، أ.د مصطفى. (٢٠٠٥م). مباحث في التفسير الموضوعي. ط١. دار القلم. دمشق.
- الهاشمي، السيد أحمد بن إبراهيم. (١٩٨٥م). جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع. ط١. دار الكتب العلمية. بيروت.